



الجمهورية اللبنانية

وزارة الاقتصاد والتجارة

المديرية العامة للاقتصاد والتجارة

رقم المحفوظات

بيروت، في 2025/01/

معالي وزير الاقتصاد والتجارة

الموضوع: تقرير حول الأعمال الادارية للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة للعام 2024 والبرامج المعدة للعام 2025.

المراجع: المرسوم الاشتراعي رقم 111 تاريخ: 1959/06/12 وتعديلاته (تنظيم الادارات العامة)

عملاً بالمادة السابعة، الفقرة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم 111 تاريخ: 1959/06/12 وتعديلاته (تنظيم الادارات العامة)،

نودعكم تقريراً حول الأعمال الادارية للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة من للعام 2024 والبرامج المعدة للعام 2025.

يتضمن التقرير ملخصاً حول أبرز المهام التي قامت بها مختلف المديريات والمصالح والدوائر والمكاتب والوحدات التابعة للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة اضافةً الى التطرق الى الصعوبات التي واجهت التنفيذ والاطلاع على اوضاع الموظفين.

كما تجدون فقرة خاصة بمشاريع البرامج المعدة للعام 2025 لمختلف الوحدات الادارية.

للتفضل بالاطلاع والتوجيه ./.

مدير عام الاقتصاد والتجارة

د. محمد ابو حيدر

تبلغ نسخة الى :

- رئاسة مجلس الوزراء / مجلس الخدمة المدنية

- رئاسة مجلس الوزراء / التفيتيش المركزي



الجمهورية اللبنانية

وزارة الاقتصاد والتجارة

المديرية العامة للاقتصاد والتجارة

تقرير حول الأعمال الادارية للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة للعام 2024

والبرامج المعدة للعام 2025.

1.1 مديرية حماية المستهلك

1.2 مصالح الاقتصاد والتجارة في مختلف المحافظات

1.2.1 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة الشمال

1.2.2 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة الجنوب

1.2.3 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة النبطية

1.2.4 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة البقاع:

1.3 مصلحة التجارة

1.4 مصلحة حماية الملكية الفكرية

1.5 مصلحة شؤون هيئات الضمان

1.6 مكتب مقاطعة اسرائيل

1.7 وحدة الجودة

1.8 المكتب الفني لسياسة الاسعار

1.9 قسم المعلوماتية

1.10 لجنة إدارة مخاطر الفساد

1.11 مكتب كيمبرلي

1.12 دائرة المراجعات والشكاوى

في أعمال المديرية العامة للاقتصاد والتجارة

1.1 مديرية حماية المستهلك

أولاً: الاعمال الادارية:

1-مراقبة اسعار السلع والمواد الاستهلاكية في الشركات والمؤسسات والسوبرماركت ونقاط البيع للتأكد من التزامها بنسب الارباح التجارية وعدم رفع الاسعار بطريقة غير مبررة وللتأكد من عدم مخالفة القانون رقم 2005/659 والمرسوم الاشتراعي رقم 83/73 لاسيما المواد 5،7،8، 14، و16 وكذلك القرار رقم 1/277 كما لمكافحة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة .

2-تكثيف اعمال المراقبة على قطاع المولدات الكهربائية للتأكد من الالتزام بقرار وزير الاقتصاد والتجارة بتركيب العدادات وكذلك للتأكد من الالتزام بالسعر المحدد من وزارة الطاقة والمياه للكيلوواط /ساعة.

3-إعداد جداول أسعار بعض المواد والسلع الاستهلاكية والتنسيق مع المكتب الفني لسياسة الأسعار في إطار إعداد التقريرين الأسبوعي والشهري للأسعار لمراقبة حركتها وتطورها .

4-اعطاء قطاع سلامة الغذاء اهمية خاصة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلكين من خلال زيادة عدد الدوريات وسحب العينات للتأكد من التطابق مع المواصفات المعمول بها.

5-التأشير على آلاف البيانات الجمركية التي استوردت عبرها المواد الغذائية عبر المرافق الحدودية وأخذ 8968 عينة مواد غذائية قبل السماح بإدخال الشحنات الى الاراضي اللبنانية.

6-مراقبة المكتبات ودور النشر للتأكد من اسعار الكتب المدرسية والقرطاسية وعدم تجاوز نسب الارباح المخصصة لها.

7-مراقبة محال بيع الفرش ومواد البناء (الزجاج والألمنيوم) حيث بلغ عدد هذه الكشوفات 164 .

8-حل ومعالجة الشكاوى وإعادة حقوق المستهلكين في ضوء أحكام القانون رقم 2205/659 والنصوص القانونية المرعية الإجراء .

النسبة المئوية	انواع الشكاوى المقدمة
47%	الشكاوى المتعلقة بالأسعار (عدم التقيد بالأسعار الرسمية، عدم اعلان الاسعار)
3%	الشكاوى المتعلقة بأوزان السلع وعدادات المضخات في المحطات
3%	الشكاوى المتعلقة بعمليات الاحتكار
2%	الشكاوى المتعلقة بالإعلانات الخادعة

16%	الشكاوى المتعلقة بسلامة الغذاء
8%	الشكاوى المتعلقة بسلع غير مطابقة للمواصفات
4%	الشكاوى المتعلقة بالعقود (عقود تعسفية او عدم التقيد بنود العقود الموقعة)
6%	الشكاوى المتعلقة بسلع شائبة او تقديم خدمات دون معايير
4%	الشكاوى المتعلقة بعدم تركيب عدادات
7%	الشكاوى المتعلقة بالتلاعب بالعدادات
96%	الشكاوى المنجزة
469	مجموع الشكاوى

9- بلغ عدد الكشوفات على المحلات التجارية التي خضعت للمراقبة لجهة الاسعار والموازين واوزان السلع وسلامة الغذاء 18456.

10-الكشف على 1694 صهريجاً تمهيداً " لإصدار شهادات الكيل.

11-الكشف على 512 صهريج تمهيداً " لإصدار شهادات كيل عداد.

12-تعيير مجموعة من 58 قباناً بأوزان مختلفة وهي تابعة لعدد من المؤسسات وتم تسليم هذه المؤسسات شهادات تؤكد صحة اوزان هذه القبايين .

13-اجراء الكشف على 4392 محطة لبيع المحروقات في جميع المحافظات للتأكد من التقيد بالاسعار الرسمية ،صحة الكيل ووجود الاختام، كما وتمت متابعة طلبات تصليح وتركيب المضخات وجرى وسمها بالاختام الرسمية بعد التأكد من انجاز التصليحات ودقة الكيل.

14-تنظيم 923 محضر ضبط بحق مؤسسات مخالفة في جميع المحافظات.

15-اخذ 145 عينة من المواد الغذائية من الاسواق ونقاط البيع.

أعمال مُديريّة جِماية المُستهلك ومَصالح وزارة الاقْتِصاد والتِجارة في المُحافظة

من 1 كانون الثاني ولغاية 31 كانون الاول 2024

شكاوى عَدَد 469	مُقدّمة من المُستهلكين عَبر البريد الإلكتروني consumer@economy.gov.lb أو عَبر التطبيق الإلكتروني على الهواتف ال Consumer Protection Lebanon أو على صَفحة الوزارة الإلكترونية www.economy.gov.lb أو عَبر الخَطّ الساخن (39)
زيارات كَشَف عَدَد 26669 نَتَج عنها:	مُوزَعَة على 18 نوع من الكَشوفات وعلى مُختَلَف الأراضي اللبنانيّة، وقد اتُّخِذت على أثرها الإجراءات التالِيّة:
مَحاضر ضَبط عَدَد 923	جَري تنظيمُها من قِبل وزارة الاقْتِصاد والتِجارة بناءً على قانون حماية المُستهلك والقرارات والتعاميم الصادرة عن وزارة الاقْتِصاد والتِجارة ووزارة الطاقة والمياه.
قرارات تَعليق تَداول او العَمَل عَدَد 6	صَدَرت بِحَقّ مُؤسّسات تجاريّة بعد ان ثَبُت عَدَم تطابق عَيّنات مِن مُنتجات هذه المُؤسّسات مع المواصفات المُطلوبة. صَدَرت بإعادة التداول بمنتجات مُؤسستين تجاريتين بعد ان ثبت تطابق عَيّنات من مُنتجات هاتين المُؤسستين مع المواصفات المُطلوبة.
قرارات بإعادة التداول عَدَد 2	
بالنِسبة لِلْمُؤلِّدات الكهربيّة	النَّزَم 59% من أصحاب المُؤلِّدات بالقرارات والتعاميم الصادرة عن وزارة الاقْتِصاد والتِجارة ووزارة الطاقة والمياه. وقد تنظيم 205 محاضر ضَبط بِحَقّ المخالفين . واحيل 218 محضر ضبط امام القضاء المختص.
بالنِسبة للسلامة الغدائيّة	18456 زيارة كَشَف على المَحال التجارية التي تقوم بِبيع وعَرَض وتَصْنيع المَواد الغدائيّة على أنواعها، لِتبيان مدى تق بالقوانين والأنظمة المُتعلِّقة بأسعار وأوزان هذه السِّلَع وشروط السَّلَامة الغدائية. وتَمَّ تنظيم 624 محضر ضَبط المُخالفين. واحيل 345 محضر ضبط امام القضاء المختص.

تَوَزُّع 26669 زيارة كَشَف (18 نوع) ومُر اقْبة الاسواق التي قامت بها مُديريّة جِماية المُستهلك

من 1 كانون الثاني ولغاية 31 كانون الاول 2024

المجموع	محال بيع الفرش	صيدليات	محال بيع مواد البناء (الزجاج والالمنيوم)	مكتبات	مجوهرات	مسابح	قبابين	مواقف سيارات	هواتف	مختلف محلات البسة وغيرها	مُولدات	مراكز تعبئة غاز	محطّات محروقات	كشف على صهاريج (كيل سعة وعدادات الصهاريج)	سَلامة الغِذاء				نوع الكشف
															أفران وبياتيسري	ملاجم ومسامك	مطاعم	محال بيع مواد غذائية	
11156	30	1	66	162	3	64	36	52	10	287	341	20	997	1560	1230	322	692	5283	بيروت وجبل لبنان
3408	2	0	15	7	2	0	1	0	0	26	22	1	308	302	23	13	8	2678	البقاع
8991	12	0	5	26	0	3	17	0	0	21	213	0	2432	314	786	423	525	4214	الشمال
2116	0	0	0	8	0	0	0	0	0	25	8	0	527	11	228	355	174	780	النبطية
998	2	0	32	13	14	6	4	0	0	1	44	13	128	19	153	112	125	332	الجنوب
26669 زيارة كشف	46	1	118	216	19	73	58	52	10	360	628	34	4392	2206	2420	1225	1524	13287	مجموع الكشوفات
															18456 كشافاً				

تَوْزُّع 923 مَحْضَر ضَبْط بِمُخَالَفَات لِقَانُون جِمَايَةِ الْمُسْتَهْلِك رَقْم 659 / 2005 والقوانين والأنظمة النافذة، من 1 كانون الثاني

ولغاية 31 كانون الاول 2024

عَدَد المَحَاضِر	نوع المَخَالَفَة
205	
بِالنَّسْبَة لِلْمُوَلَّدَات الكَهْرِبَائِيَّة	
12	عَدَم الِاتِّزَام بِقَرَار وِزِير الاِقْتِصَاد وَالتِّجَارَة رَقْم 1/100/أ ت القاضي بِتَرْكِيب عَدَّادَات لِلْمُسْتَهْرِكِينَ
177	مُخَالَفَة التَّسْعِيرَة الرَّسْمِيَّة لِلْمُوَلَّدَات
1	عَدَم تَسْلِيم المُسْتَهْرِكِينَ بِالمُوَلَّدَات الكَهْرِبَائِيَّة اِصْصَالَات مُفَصَّلَة
2	عَدَم الِاتِّزَام بِقَرَار وِزِير الاِقْتِصَاد وَالتِّجَارَة رَقْم 1/176/أ ت وَبِالتَّحْدِيد المَادَّة الثَّانِيَّة مِنْهُ وَذَلِكَ لِعَدَم حَسْم ثَمَن العِدَاد مِنْ فَاتُورَة المِشْتَرِكِ عَلَى دَفْعَات مَتَسَاوِيَة
1	تَقَاضِي صَاحِب المَوَاد مِبْلَغ مَقْطُوع بِالدُولَار الامِيرِكِي بِغَض النَظَر عَنِ المِصْرُوف الشَّهْرِي
8	تَقَاضِي صَاحِب المَوْلِد الاِشْتِرَاك الشَّهْرِي مِنْ المِشْتَرِكِينَ بِالدُولَار الامِيرِكِي
1	غِش فِي العِدَادَات المَرْكَبَة لِلْمِشْتَرِكِينَ
3	عَدَم إِبْرَاز قُوتَايِر الاِشْتِرَاكَات بِالعِدَادَات
624	
بِالنَّسْبَة لِسَلَامَة وَأَسْعَار وَأَوْزَان السِّلَعِ الغِذَائِيَّة	
125	جِيَازَة مَوَاد مُنْتَهِيَّة الصَّلَاحِيَّة
7	عَدَم وُجُود الدَّلَالَات القَانُونِيَّة عَلَى البِضَاعَة المَوْضُوعَة مُسَبِّقاً
40	عَدَم التَّقْيُد بِشُرُوط السَّلَامَة الغِذَائِيَّة وَغِشِّ فِي مُكُونَات المُنْتَجَات الغِذَائِيَّة
23	جِيَازَة لُحُوم مُبَرَّدَة إِلَى جَانِب اللُّحُوم الطَّازِجَة دُونَ الاعْلَان عَنْهَا
87	عَيِّنَات مَوَاد غِذَائِيَّة غَيْر مُطَابِقَة
4	مَوَاد غِذَائِيَّة غَيْر صَالِحَة لِلاِسْتِهْلَاق
47	مُخَالَفَة قَرَار نِسَب الأَرْبَاح التِّجَارِيَّة
13	عَيِّنَات مِيَاه غَيْر مُطَابِقَة
23	عَدَم اِبْرَاز قُوتَايِر شِرَاء السِّلَع الغِذَائِيَّة لِاحْتِسَاب نِسَب اِرْبَاحِهَا

3	مُخَالَفَة أسعار الدُّخَان الصَّادِرَة عَنِ اِدَارَة حَصْر التَّبَع وَالتَّنْبَاك اللَّبْنَانِيَّة
145	عَدَم اعلان اسعار الخُضار والقَوَاكِيه او السِّلَع الغِذَائِيَّة والاسْتِهْلَاكِيَّة المَعْرُوضَة لِلبَّيْع لِلزَّبَائِن
34	نَقْص فِي اوزان رِبَطَات الخُبْز العَرَبِي
8	نَقْص فِي اوزان البَضَائِع المَوْضَبَة
7	رفع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية دون مسوغ قانوني
39	عدم وجود لائحة بالأسعار مصدقة من وزارة السياحة
1	مخالفة الاسعار المصدقة من وزارة السياحة
1	إحتكار مواد غذائية
2	مخالفة القرار رقم 1/221/أت الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة بتاريخ 2017/11/9 لعرض مقطعات الفروج ومحضراته دون توضيب
4	مخالفة سعر رِبطة الخبز الرسمي
4	مخالفة القرار 33 لاحتساب سعر صرف للدولار اعلى من السعر الرائج في السوق
2	مخالفة القرار 33 لاحتساب اسعار السلع بالدولار على اساس سعر صرف اقل من السعر الرائج في السوق
1	مخالفة القرار 33 لاحتساب اسعار السلع بالليرة اللبنانية على اساس سعر صرف للدولار اقل من السعر الرائج في السوق
1	استخدام الزيوت النباتية الممنوعة في تصنيع منتج اللبنة
1	وجود مادة الغلوتين في المنتجات التي يدعي صاحبها انها خالية من هذه المادة
1	خلط اللحوم المطبوخة سابقا مع اللحوم النيئة لتحضير الشاورما
1	بيع مساعدات غذائية مخصصة للنازحين
67	
بالنسبة للأسعار	
3	إخْتِلَاف اسعار السِّلَع بَيْنَ تِلْكَ المُعْلَنَة والمُسْتَوْفَاة عَلى الصُّنْدُوق
1	بَيْع السِّلَع بِسِعْر يَفُوق ضِعْف سِعْر الكُلْفَة
30	مُخَالَفَة التَّسْعِيرَة الرِّسْمِيَّة لِلمَوَاقِف

3	مُخَالَفَةُ الْأَسْعَارِ الرَّسْمِيَّةِ لِقَوَارِيرِ الْغَازِ
1	مُخَالَفَةُ أَسْعَارِ الطَّوَابِعِ الرَّسْمِيَّةِ
24	مُخَالَفَةُ تَسْعِيرَةِ الْمُخْرُوقَاتِ الرَّسْمِيَّةِ
1	عَدَمُ اِعْلَانِ اِسْعَارِ الْمُخْرُوقَاتِ
1	عَدَمُ اِعْلَانِ اِسْعَارِ مَبِيعِ الْفَرَشِ
3	رَفْعُ اِسْعَارِ مَبِيعِ الْفَرَشِ دُونَ مَسَوِّغِ قَانُونِي
9	بِالنَّسْبَةِ لِلْمَقَايِيسِ وَالْمَوَازِينِ
5	نَقْصٌ فِي كَيْلِ مِضَخَّاتِ الْوَقُودِ
2	عَدَمُ وُجُودِ الْاِخْتَامِ الرَّسْمِيَّةِ عَلَى صَهَارِيحِ الْمُخْرُوقَاتِ
1	التَّلَاعُبُ بِصَهْرِيحِ لِمُخْرُوقَاتٍ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى غِشٍّ فِي الْكَمِّيَّاتِ الْمُسَلِّمَةِ لِلْمُسْتَهْلِكِ
1	عَدَمُ وُجُودِ الْاِخْتَامِ الرَّسْمِيَّةِ عَلَى صَهَارِيحِ الْمُخْرُوقَاتِ
18	مُخْتَلَفٌ
1	اِخْتِكَارُ الْمَحْرُوقَاتِ
8	التَّصَرُّفُ بِبِضَاعَةٍ مَحْجُوزَةٌ دُونَ الْحَصُولِ عَلَى الْاِذْنِ الْمَسْبُوقِ مِنَ الْاِدَارَةِ الْمَخْتَصَةِ
2	مَوَادِّ اسْتِهْلَاكِيَّةٌ مَتَهِيَّةٌ الصَّلَاحِيَّةِ
1	عَيِّنَاتٌ مِنْ مِيَاهِ الْمَسَابِحِ غَيْرِ مُطَابِقَةٍ
2	بَيْعُ كِتَابٍ مَدْرَسِيَّةٍ مَذْكُورٍ عَلَيْهَا عِبَارَةٌ " غَيْرُ مَخْصُوصَةٍ لِلْبَيْعِ "
1	بَيْعُ الْمَصْوَغَاتِ بِسَعْرِ لَا يَعْتمِدُ الْوِزْنَ وَالسَّعْرَ الرَّسْمِيَّ لِلْغَرَامِ بِالْاِضْفَافَةِ إِلَى عَدَمِ تَسْلِيمِ فَوَاتِيرٍ رَسْمِيَّةِ
1	تَسْلِيمُ سَلْعَةٍ غَيْرِ مُطَابِقَةٍ لِلْمَوَاصِفَاتِ الْمَطْلُوبَةِ
1	عَدَمُ تَسْلِيمِ اِصْطِلَاحَاتٍ لِلْمُسْتَهْلِكِينَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَبِالْعَمَلَةِ الْلِبْنَانِيَّةِ
1	عَيِّنَاتٌ مَازُوتٍ غَيْرِ مُطَابِقَةٍ
923	مَجْمُوعُ مَحَاضِرٍ ضَبَّطَ بِمُخَالَفَاتٍ لِقَانُونِ حِمَايَةِ الْمُسْتَهْلِكِ وَالْقَوَانِينِ وَالْاَنْظِمَةِ النَّافِذَةِ
مَحْضَرٌ ضَبَّطَ	

تَوْزُوعُ 623 محاضر ضبط أُحيل أمام القضاء المختص

من 1 كانون الثاني ولغاية 31 كانون الاول 2024

عَدَدُ الْمَحَاضِرِ	نوع المخالفة
218	
بالنسبة للمؤلّدات الكهربائيّة	
15	عَدَمُ الالتزام بِقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم 100/1/أ ت القاضي بِتركيب عَدّادات للمُشترِكين
197	مُخالفة التّسعيرة الرّسميّة للمؤلّدات
4	عَدَمُ تسليم المُشترِكين بالمؤلّدات الكهربائيّة ايصالات مُفصّلة
1	تقاضى صاحب المؤلّد رَسْم التأمين على اشتراكات المؤلّدات الكهربائيّة من جميع مُشترِكيه
1	تقاضى صاحب المولد الاشتراك الشهري من المُشترِكين بالدولار الاميري
345	
بالنسبة لسلامة وأسعار وأوزان السّلع الغذائيّة	
114	جِيَازة موادّ مُنتهيّة الصّلاحيّة
2	عَدَمُ وُجود الدّلالات القانونيّة على البضاعة الموضّبة مُسبقاً
19	عَدَمُ التّقيد بِشروط السّلامة الغذائيّة وغيث في مُكوّنات المُنتجات الغذائيّة
7	جِيَازة لُحوم مُبرّدة الى جانِب اللّحوم الطّازجة دون الاعلان عنها
3	مَوادّ غداييّة غير صالحة للاستهلاك
17	عَيّنات مَوادّ غداييّة غير مُطابِقة
36	مُخالفة قرار نسب الأرباح التجاريّة
14	عَدَمُ ابراز قَواتير شراء السلع الغذائيّة لإحتساب نسب ارباحها
2	مُخالفة أسعار الدُّخان الصّادِرة عِن اِدارة حصر التّبغ والتّنباك اللّبْنانيّة
80	عَدَمُ اعلان اسعار الخُضار والفواكه او السّلع الغذائيّة والاستهلاكيّة المعروضة للبيع لِلزبائن
16	نَقص في اوزان رُبَطات الخُبز العَرَبِي
1	عَدَمُ البّيع على أساس الوَزن الصّافي

2	رفع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية دون مسوغ قانوني
11	عدم وجود لائحة بالأسعار مصدقة من وزارة السياحة
1	مخالفة سعر ربطة الخبز الرسمي
4	مخالفة القرار 33 لاحتساب سعر صرف للدولار اعلى من السعر الراجح في السوق
4	مخالفة القرار 33 لاحتساب اسعار السلع بالدولار على اساس سعر صرف اقل من السعر الراجح في السوق
6	مخالفة القرار 33 لتقاضي المبالغ بالليرة اللبنانية على اساس سعر صرف اعلى من السعر الراجح في السوق
2	مخالفة القرار 33 لناحية عدم الاعلان عن سعر صرف الدولار
2	عدم تخفيض اسعار السلع الغذائية على الرغم من انخفاض سعر صرف الدولار
1	عدم تخفيض اسعار السلع الغذائية على الرغم من شراء الدولار الاميركي على منصة صيرفة والاستفادة من سعر صرف الدولار المنخفض
1	احتكار مواد غذائية مدعومة
45	
بالنسبة للأسعار	
4	إختلاف اسعار السلع بين تلك المعلنة والمستوفاة على الصناديق
1	بيع بسعر يفوق السعر المعلن
2	مخالفة القرار رقم 1/236 أ.ت (عدم عرض كتب مدرسية على وزارة الاقتصاد والتجارة لأخذ الموافقة المسبقة على التسعيرة التي تضعها دور النشر)
11	مُخَالَفَةُ التَّسْعِيرَةِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْمَوَاقِفِ
2	مُخَالَفَةُ الأَسْعَارِ الرَّسْمِيَّةِ لِقَوَارِيرِ الغَازِ
2	مُخَالَفَةُ أَسْعَارِ بطَاقَاتِ وَحُطُوطِ تَشْرِيحِ الهَوَاتِفِ الخَلِيَوِيَّةِ مُسَبِّقَةَ الدَّفْعِ
1	مُخَالَفَةُ اسْعَارِ الطَّوَابِعِ الرَّسْمِيَّةِ
20	مُخَالَفَةُ تَسْعِيرَةِ المَحْرُوقَاتِ الرَّسْمِيَّةِ
1	الزام المستهلك على دفع الفواتير بغير العملة اللبنانية
1	مخالفة تسعيرة الاسمنت المحددة رسميا
5	
بالنسبة للمقاييس والموازين	
1	عَدَمُ وُجُودِ الإخْتِامِ الرَّسْمِيَّةِ عَلَى المِضْحَآتِ

2	التَّلَاعُبُ بِصَهْرِيحٍ لِمَحْرُوقَاتٍ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى غِيْشٍ فِي الكَوَيْتَاتِ المُسَلِّمَةِ لِمُسْتَهْلِكِ
2	عَدَمُ وُجُودِ الاِخْتِامِ الرَّسْمِيَّةِ عَلَى صَهْرِيحِ المَحْرُوقَاتِ
10	
1	غِيْشٌ فِي مَادَّةِ البَنْزِينِ
2	عَدَمُ تَسْلِيمِ فَوَاتِيْرٍ لِلزِّيَانِ
2	اِخْتِكَارِ المَحْرُوقَاتِ
2	التَّصَرُّفِ بِبِضَاعَةٍ مَحْجُوزَةٌ دُونَ الحَصُولِ عَلَى الاِذْنِ المُسَبِّقِ مِنَ الاِدَارَةِ المَخْتَصَّةِ
1	بَيْعِ بَطَاقَاتِ تَشْرِيْحِ الخُطُوْطِ الخَلِيْوِيَّةِ مُسَبِّقَةً الدَّفْعِ مُنْتَهِيَّةِ الصَّلَاحِيَّةِ
1	تَسْلِيمِ سَلْعَةٍ غَيْرِ مُطَابِقَةٍ لِلْمَوَاصِفَاتِ المَطْلُوبَةِ
1	بَيْعِ كُتُبِ مَدْرَسِيَّةٍ مَذْكُورٍ عَلَيْهَا عِبَارَةٌ " غَيْرِ مَخْصُصَةٍ لِلْبَيْعِ "
623	مَجْمُوعَ مَحَاضِرِ ضَبْطِ أُحْيَلَتِ أَمَامَ القَضَاءِ المُخْتَصِّ
مَحَاضِرِ ضَبْطِ	

تَوَزُّعُ 628 زِيَارَةٍ كَشْفٍ لِلْمَوْلِدَاتِ

مِن 1 كَانُونِ الثَّانِي وَلغَايَةِ 31 كَانُونِ الاَوَّلِ 2024

المَجْمُوع	قَيِدُ المُتَابَعَةِ	غَيْرِ مُلْتَزِمٍ	مُلْتَزِمٍ	نتيجة الكَشْفِ
				المحافظات
341	65	99	177	بيروت وجبل لبنان
22	0	3	19	البقاع
213	65	71	77	الشمال
8	0	2	6	النبطية
44	0	31	13	الجنوب
628	130	206	292	المجموع

ثانياً: الصعوبات التي تعترض العمل و اقتراحات الحلول الممكنة:

1-عدم تثبيت المراقبين الحاليين في ملاك المديرية حيث تمّ التعاقد معهم من خلال مجلس الخدمة المدنية بموجب مباريات مفتوحة أجريت لهم . ممّا يشعرهم بالغبن وعدم الاستقرار الوظيفي وهذا الأمر أدّى بطبيعة الحال إلى استقالة العديد منهم لصالح إدارات رسمية أخرى أو حتى للقطاع الخاص حيث فقدت المديرية خلال السنوات الأخيرة عددا لا يستهان به من المراقبين ذوي الخبرة. وهذه المشكلة يمكن حلّها في تثبيت المراقبين الحاليين بموجب قانون يصدر عن مجلس النواب.

2-تعرّض المراقبين للاعتداءات الجسدية والمعنوية أثناء قيامهم بمهامهم الرسمية ممّا أثر سلبا على نفسيّة ومعنويّات المراقبين الأمر الذي يستدعي زيادة التنسيق مع القوى الأمنية خصوصا لناحية تلبية طلبات المؤازرة.

3-العديد من النصوص القانونية النافذة بحاجة الى تحديث خصوصا تلك المتعلقة بضبط حركة الأسعار نذكر منها القرار رقم 1/277 المتعلّق بتحديد نسب الأرباح التجاريّة.

4-وجود قاعدة للبيانات القابلة للاستخدام لدى مديرية حماية المستهلك بحاجة الى تطوير تقني يتطلب وجود اخصائي IT في المديرية غير موفّرين حاليا."

5-نقص في التجهيزات والمعدات المتعلقة بعمل دائرة المقاييس والموازين (مكاييل- اوزان- عيارات موازين...) وعمل دائرة قمع الغش (برادات موازين حرارة، ادوات أخذ عينات ...)

6-النقص الكبير في عديد المراقبين.

ثالثاً: مشاريع المديرية للعام 2025

1-تكثيف الرقابة لدراسة حركة الأسعار في الأسواق وضبط أي محاولات ارتفاع غير مبرّرة خصوصا بعد الاستقرار النسبي لسعر صرف الدولار.

2-العمل على تشكيل لجان بمقتضى المادة السادسة من المرسوم الاشتراعي 83/73 المتعلّق بحيازة السلع والمواد والحاصلات والإتجار بها من أجل تحديد أسعار بعض السلع الأساسيّة والرئيسيّة ككرتونة البيض...إلخ.

3-تسليط الضوء على عمل المديرية من خلال تكثيف التغطية الإعلامية لكافة أنشطة أعمال الرقابة لتعزيز ثقة المواطنين بالمديرية.

4-إجراء حملات توعويّة إعلاميّة وإعلانيّة وندوات إرشاديّة في الجامعات والمدارس لتعريف المواطنين خصوصا الأجيال الصاعدة على دور مديرية حماية المستهلك وإمكانيّة اللجوء إليها عند اللزوم.

5-وضع آليّة مشتركة للعمل مع البلديّات خصوصا المتعاونة منها لمراقبة قطاعات محدّدة كالمولّدات الكهربائيّة الخاصة ونقاط بيع المواد الغذائيّة...إلخ.

6-تفعيل عمل المجلس الوطني لحماية المستهلك المنشأ بموجب المادة 60 من القانون 2005/659 لما له من انعكاس كبير على صون حقوق المستهلك.

7-العمل على تعديل بعض مواد قانون حماية المستهلك لاسيما لناحية اعتماد آليّة حديثة وسريعة لفرض الغرامات وتحصيلها من المخالفين ممّا يشكّل رادعا يحدّ من حجم المخالفات في الأسواق.

8-إدخال التعديلات القانونية لتوسيع ملاك مراقبي مديرية حماية المستهلك تمهيدا لتثبيت المراقبين الحاليين وإجراء مباراة مفتوحة لتعيين العدد الباقي ممّا ينعكس إيجابا على إعادة تكوين العنصر البشري في المديرية ويعزّز فعاليّة المراقبة.

9- تطوير النظام الالكتروني للتأشير على البيانات الجمركيّة ومكننة سجل المعاملات العينات.

10-تنظيم دورات تدريبية لمراقبي المديرية لزيادة قدراتهم ونتاجيتهم في مجالات متعددة من السلامة الغذائيّة الى طرق التحقيق في الشكاوى مروراً بعملية كيل الصهاريج وعدادات المضخات وغيرها من المواضيع في اطار المهام المتنوعة الملقاة على عاتق المديرية.

11-المشاركة في ندوات وورش عمل بدعوة من المنظمات العربية والدولية المعنية بحماية المستهلك وذلك لتبادل الخبرات واكتساب مهارات جديدة والاطلاع على تجارب الدول الاخرى وانتقاء ما يناسب الواقع اللبناني لتنفيذه.

12-اعتماد مبدأ الرقابة القطاعية وفقا" للأولويات والتركيز في اعمال الرقابة على قطاع معين خلال فترة زمنية محددة لإحداث صدمة ايجابية خصوصا" مع ضعف الدور الرقابي في ظل الازمة الاقتصادية المستمرة.

1.2 مصالح الاقتصاد والتجارة في مختلف المحافظات

1.2.1 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة الشمال

لم تتوان مصلحة الاقتصاد والتجارة في الشمال خلال العام 2024، وهو عام الصعوبات والازمات، عن تأدية دورها والقيام بواجباتها في الاسواق بالمعنى الشامل. وقد وقفت دائماً الى جانب المستهلكين حماية لهم مما قد يتعرضون له من اعمال الغش والخداع والاستغلال، وهي تصدت بحزم لتجاوزات المحترفين في شتى نشاطاتهم، سواء بالسلع أو الخدمات، وعملت بشكل دؤوب ودائم على تطبيق القرارات التي تحدد الاسعار الرسمية لبعض السلع، كما أولت قرار تحديد نسب الارباح الاهتمام الشديد نظراً لأهميته في تحقيق التوازن والعدالة في الاسواق.

ان ما تقدم ذكره هو تحديد المبادئ التي سارت عليها المصلحة في العام 2024 اما التقرير الذي يبين نشاطاتها في محافظتي الشمال وعمار والمعزز بالأرقام فسنورده لجانبكم فيما يلي:

أولاً: النشاط والإنجازات

1. كلفت المصلحة خلال هذا العام، ثلاثة آلاف وتسعون "3090" دورية من المراقبين لتغطية أسواق الشمال وعمار بهدف مراقبة مختلف نقاط النشاط الاقتصادي التي أوكلت النصوص المرعية الاجراء مهمة الكشف عليها وضبط مخالفتها الى وزارة الاقتصاد.
2. بلغ عدد الماركت والحوانيت بمختلف أحجامها الاقتصادية التي تمت زيارتها والكشف على موجوداتها من السلع والبضائع الغذائية وغيرها: اربعة آلاف وخمسمائة واربعة وسبعون مركزاً "4574" ونظمت المحاضر في المخالفين "أسعار-نسب أرباح- سلع منتهية الصلاحية....."
3. فيما خص قطاع المولدات الخاصة، فقد بلغ عدد تلك التي تمت مراقبتها، مئة وتسعة وتسعون مولداً "199" حيث قام المراقبون بالتحقيق مع أصحابها ومتابعة الشكاوى والتي وردت في حقهم من المواطنين. وقد نظم المراقبون المحاضر في من تبين عليه المخالفة: مخالفة التسعيرة الرسمية وعدم تركيب عدادات....
4. بلغ عدد عمليات الكيل للصبهاريج مئتان وسبعة وتسعون كيلاً "297" وقد تم اصدار مائتان وثلاثة عشر شهادة كيل صهريج "213" وثلاثة وسبعون شهادة صحة عداد "73". هذا بالإضافة الى أن مراقبي المصلحة المكلفين قاموا بتعبير تسعة قبايين جسرية واصدروا الشهادات اللازمة بعد التأكد من صحة آدائها.
5. فاذا انتقلنا الى قطاع الوقود السائل، أي محطات المحروقات، نرى أن المراقبين قاموا بالكشف على ألفين واربعمئة وثمانين محطة "2408" بهدف مراقبة صحة الكيل والالتزام بالتسعيرة القانونية، وداخل العدد المذكور هناك اربعمئة وثلاثة وعشرون "423" معاملة تعود الى طلبات اصلاح محطات تقدم أصحابها بها الى المصلحة للكشف والتصليح ووضع الرصاص. نظمت في هذا القطاع محاضر بحق المخالفين الذين تجاوزوا التسعيرة الرسمية أو امتنعوا عن البيع أو مارسوا الاحتكار.
6. هناك الفان وإثنان وسبعون "2072" مركز اقتصادي تمت زيارته ومراقبة نشاطها وتندرج تحت تسمية بند "مختلف" وتشمل: الملاحم- الافران- محلات الحلويات والباتيسري- والمطاعم وغيرها ممن لم يرد ذكرها فيما تقدم. وهنا نظمت أيضاً المحاضر بحق المخالفين.
7. بالنسبة للبيانات الجمركية: فقد جرى الكشف على ما تحتويه من بضائع و سلع وارده من الخارج، كما أخذت عينات من معظمها للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات. وقد بلغ عدد البيانات التي قام المراقبون بالكشف على محتوياتها الفين وثلاثمئة وتسعة وخمسون "2359" بياناً، في حين بلغ عدد العينات المأخوذة من بضائعها الفين ومائة وإثنين وعشرون "2122" عينة. ولا بد هنا أن نذكر أن المصلحة قد أخذت مئة وتسعة وسبعون "179" عينة من الأسواق المحلية من منتجات مختلفة وفقاً لخطة عمل وضعتها المصلحة للحفاظ على السلامة الغذائية أو بسبب شكوى مواطن.

8. بلغ عدد الشكاوى الواردة الى المصلحة تسعمائة وثلاثة وسبعون شكوى "973" منها ثلاثمائة واثنين وثلاثون "332" محالة من مديرية حماية المستهلك وستمائة وواحد واربعون "641" أخرى تقدم بها المواطنون مباشرة الى المصلحة وذلك إما خطياً أو هاتفياً وقد جرت متابعتها والتحقيق بها وضبط مخالفتها .

9. بلغ عدد المحاضر المنظمة، خلال العام 2024، بمختلف المخالفين للنصوص المرعية الاجراء مائتان واثنان وثلاثون محضراً "232".

ثانياً: في الصعوبات

1. إن محافظتي الشمال وعمار تمتدان على مساحة جغرافية واسعة جداً، وتغطيها رقابياً بشكل فاعل يستوجب وجود سيارات مناسبة وخاصة بالمصلحة، لا سيما وأن تعويضات النقل والانتقال لا تزال متواضعة قياساً على كلفة النقل.
2. قلة التجهيزات الإدارية المكتبية كما العدة واللوازم الميدانية "أوراق ودفاتر مختلفة اللزوم – معدات الكيل والوزن والقياس- ولوازم أخذ العينات" وهذه جميعها تستلزم توفر الشمع الأحمر والخيطان والأوعية المعقمة والأكياس والأختام الرسمية وقطع الرصاص المستخدمة في عمليات الكيل للمحطات والصهاريج...
3. تواجه المصلحة صعوبة كبيرة في التعامل مع محترفي التجارة الالكترونية "online". هذه التجارة المتفلتة من كل الضوابط والقيود والتي توقع بالمستهلكين أشد الضرر. وعندما يقدم المستهلك المتضرر شكواه تصبح متابعتها أمراً متعذراً تقريباً، لأن عنوان تاجر ال online ما هو الا عبارة عن رقم تليفوني يتغير بسرعة ودائماً حتى يخفي صاحبه أي ارتباط له بالسلعة المغشوشة. ان طريقة البيع هذه تأخذ حيزاً كبيراً من تجارة الاسواق تستوجب تنظيمياً تشريعياً يتناسب مع اهميتها ويحد من اضرارها كما يستلزم تنظيم حملات اعلامية للتوعية من مخاطر مواقع البيع الالكتروني.

4. ان السلع المقلده والواردة بطريقة التهريب ومراقبتها تعتبر من الصعوبات التي تواجه المصلحة، ان ضبط التهريب هو من صلاحية الجمارك حصراً ولا شأن لنا به، لذلك فان ضبط هذه السلع، في حال دخلت الاسواق بعد تهريبها يصبح عملية صعبة جداً.

ثالثاً: في رؤيا المصلحة وخطتها للعمل خلال 2025

إن المصلحة بحكم صلاحيتها القانونية ومن واقع المهام الملقاة على عاتقها ترى ان نشاطاتها واعمالها ستنصب على ما يلي:

1. مسألة الأسعار: إعلان ونسب الأرباح ومكافحة الغلاء والاحتكار.
2. ملاحقة أعمال الغش والتقليد في مراكز النشاط الاقتصادي المختلفة "السلع أو الخدمات" وهذا يتضمن مكافحة الإعلان الخادع وفحص العينات من السلع والبضائع الموجودة في السوق.
3. مراقبة دقيقة لأدوات الكيل والوزن والقياس في المراكز التجارية التي تستخدم هذه الأدوات.

4. إيلاء قضايا المصوغات الاهتمام الجدي، والمصلحة بحاجة الى التجهيزات والعدد الضرورية لكشف التلاعب والغش والخداع في هذا القطاع.
5. التنسيق الدائم مع الإدارات العامة: وزارة الصحة، الزراعة، الصناعة وكذلك مع البلديات وغرفة التجارة والجمارك والاجهزة الامنية، هذا التنسيق الذي يكفل الوصول الى النتائج المرجوة.
6. استمرار البناء على قاعدة المعلومات الممكنة والتي بدأت المصلحة بالعمل عليها.
7. من الرؤى المستقبلية للمصلحة استمرار الاهتمام الشديد بالسلامة الغذائية عبر تفعيل الرقابة على مراكز الغذاء الجاهز الى المواطنين سواء كانت "مطاعم، سناك، حلويات،..." وكذلك الاهتمام والمتابعة المستمرة لمحلات بيع المياه المعبأة للشرب

1.2.2 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة الجنوب:

- الأعمال الإدارية : بلغ عدد المعاملات الواردة إلى المصلحة والصادرة عنها والمسجلة في القلم 425 معاملة تضمنت المراسلات العادية للمصلحة ومعاملات الجمهور وطلبات تعيير محطات محروقات كما تضمنت ملفات تنفيذ تعهدات محالة من الوزارة ومحاضر ضبط محالة إلى النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب بالإضافة إلى القوانين والمراسيم والمذكرات والتعاميم والقرارات الواردة من الوزارة أو من المحافظة ومن الوحدات الإدارية الأخرى.
- تحقيقات : تم التحقيق في 15 شكوى مقدمة عبر المنصة وشكويين عبر مركز تلقي الشكاوى في الوزارة واتخذت الإجراءات اللازمة بشأنها.
- بيان جمركي : احيل الى المصلحة 10 ملفات تتضمن الكشف على بضاعة مستوردة وغير مطابقة للمواصفات الالزامية واجري الكشف عليها وتم التأكد من اجراء التصحيحات المطلوبة لجهة تدوين الخصائص الالزامية عليها.
- مهمات المراقبة: قام مراقبو المصلحة ب 310 جولات تفتيشية على المحلات والمؤسسات التجارية ومعامل الفرش والزجاج والالمنيوم ومواد البناء والاسمنت ومراكز البيع ومحطات المحروقات وتعبئة الغاز والافران والملاحم والمطاعم ومحطات تعبئة المياه والغاز وبيع الملبوسات والخضار والفواكه جرى خلالها التثبت من اعلان وصحة اسعار السلع الاستهلاكية وصلاحية المواد الغذائية للاستهلاك وتواريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية للمعلبات والمواد المحفوظة ومطابقة المكييل والمقاييس والاوزان مع المعايير والمواصفات والشروط القانونية.
- طلبات: جرى تنفيذ 32 طلب كيل ورفضه محطات محروقات ، إضافة إلى المحطات التي أعطي أصحابها خلال جولات المراقبة مذكرات تصليح بسبب وجود خلل في الكيل. وتنفيذ 18 طلب كيل صهاريج محروقات و 3 طلبات كيل عدادات صهاريج.
- تم سحب 121 عينة ارسلت للتحليل في مختبر غرفة التجارة والصناعة والزراعة ,ومعهد البحوث الصناعية وتم ابلاغ

اصحاب العلاقة بالنتائج واجراء المقتضى القانوني بحق المخالفين.

• جمع أسعار الفواكه والخضار واللحوم: بشكل دوري وإرسال معدل الأسعار الأسبوعي إلى المكتب الفني في الوزارة صباح يوم الاثنين أو الثلاثاء من كل أسبوع.

• قمع المخالفات: بنتيجة الجولات التفتيشية ، تم تنظيم 99 محضر ضبط بحق أصحاب العلاقة الذين خالفوا

الأنظمة والقوانين المعمول بها لجهة عدم التقيد بالأسعار الرسمية المعتمدة أو حيازة وبيع مواد غير مطابقة للشروط القانونية.

• تلف البضاعة المحجوزة والمنتهية الصلاحية وغير المطابقة للمواصفات في 15 مؤسسة بعد اخذ موافقة النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب.

• مراقبة التزام اصحاب المولدات الكهربائية الخاصة في الجنوب بالتسعيرة الرسمية الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه وتسطير 28 محضر ضبط بحق المخالفين.

• احالة 98 محضر ضبط منظم بحق المخالفين الى القضاء المختص

مع الاشارة الى انه وبالتنسيق مع الاجهزة الامنية والنيابة العامة الاستئنافية في الجنوب تم أخذ اشارة بتشميع المؤسسات المخالفة التي ضبطت فيها مخالفات كبيرة وهي:

1. معمل شوكولا الهيبية في السكسكية

2. مستودع لحوم مؤسسة الطيب في سينيقي

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إرسال تقارير شهرية مفصلة في نهاية كل شهر تتضمن دوريات المراقبة وعدد المحال والمؤسسات التجارية ومحال بيع المواد الغذائية والملاحم والمطاعم ومحال بيع الفروج والافران والحلويات التي تمت مراقبتها ومحاضر الضبط المنظمة بحق المخالفين والشكاوى المحقق فيها.

أما لناحية المعوقات والصعوبات التي واجهت التنفيذ:

• العدوان الاسرائيلي على الحدود اللبنانية طيلة العام 2024 وامتداده ليشمل معظم الاراضي اللبنانية خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني من العام 2024

• وسائل النقل التابعة للوزارة والمستخدمه في عمليات المراقبة وعددها 3 سيارات بحاجة الى صيانة دائمة وتعاني من اعطال كثيرة وتكلفة نقل وانتقال المراقب عالية وهي غير مؤمنة.

• الكلفة المادية لعملية تسليم البريد الى بيروت اضافة الى توصيل العينات الى معهد البحوث الصناعية التي يتعذر فحصها في مختبر غرفة التجارة والزراعة والصناعة في الجنوب لعدم توفر كامل الفحوصات المخبرية.

• تأمين حماية المراقبين بسبب عدم قدرة الاجهزة الامنية على مواكبتنا احياناً

• عدم توفر عدد كاف من ادوات كيل وصرصة المحطات وعدم توفر عدة لسحب العينات وخاصة لجهة الخيطان والشمع الاحمر والبرادات.

- لجهة الموظفين :

ان جميع الموظفين وبدون استثناء على استعداد لتأدية عملهم على اكمل وجه متقيدين بالتوجيهات المعطاة لهم وملتزمين بالدوام الرسمي وذلك من باب حرصهم على المصلحة العامة وتطبيقاً للقوانين علماً انهم يعانون من عدة صعوبات اشرفنا اليها في الفقرة السابقة.

وأخيراً، ان مشاريع البرامج المعدة للعام 2025 هي:

1. إيلاء شأن المواد المستعملة في إعادة الاعمار والترميم وفرش المنازل وتجهيزها من الادوات الكهربائية والسلع الاستهلاكية من ناحية مراقبة اسعارها ومدى توفرها في الاسواق

2. إيلاء الشأن الغذائي الاولوية في عمل المصلحة من خلال مراقبة دقيقة وحثيثة لجميع مراكز بيع المواد الغذائية بالجملة والمفرق والسوبرماركت الكبيرة والمعامل الغذائية والملاحم.

3. التركيز على مراقبة الافران والكشوفات على المخابز العائدة لها والتثبيت من توفر شروط تخزين للطحين والمواد الاولوية ونوعية العجين المعد لحضير الخبز و سحب عينات لإجراء الفحوصات المخبرية.

4. مراقبة تعرفة المولدات في الايام العشر الاولى من كل شهر للتثبيت من التزام أصحابها بتسعيرة وزارة الطاقة والمياه.

5. مراقبة كافة محطات المحروقات وتعبئة الغاز وإجراء كشوفات دقيقة على المكاييل والاسعار.

6. سحب عينات من المواد التي تكون عرضة للغش أو عدم صلاحيتها للاستهلاك.

7. التنسيق مع الزملاء في بقية المحافظات ومديرية حماية المستهلك ومركز تلقي الشكاوى.

8. ارشاد اصحاب المؤسسات والمحال خلال جولات التفتيش الى الاجراءات الواجب اتخاذها تجنباً للوقوع في الاخطاء وارتكاب المخالفات واطلاعهم على جميع النصوص والقرارات والمذكرات ذات الصلة بموضوع الرقابة.

9. التنسيق مع البلديات والقيام بزيارات للبعض منها ولقاء رؤسائها والمختصين فيها خاصة عند متابعة ملفات تستدعي ذلك.

10. التنسيق مع رؤساء بعض الوحدات الادارية في المحافظة وخاصة الزراعة والصحة باشراف المحافظ لمتابعة الملفات ذات الاختصاص المشترك.

11. إجراء تقييم لأعمال المصلحة من خلال حجم الاعمال المنفذة مقارنة مع السنة الماضية.

12. مراقبة حركة تطور أسعار السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية وما يطرأ عليها من تغيير ارتفاعاً أو هبوطاً والتحقق من أسبابه.

13. كيل الصهاريج في مواعيد تحدد من قبل المصلحة واصدار شهادات كيل لها

1.2.3 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة النبطية:

إن برنامج عمل مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة النبطية يتمحور بشكل رئيسي حول مهام حماية المستهلك بالدرجة الأولى، اضافة الى مهام اخرى وذلك وفقاً للصلاحيات المناطة ويشمل:

*المراقبة الشاملة للأسعار لجهة إعلانها على السلع والخدمات والالتزام بنسب الأرباح المحددة قانوناً.

* مراقبة محلات المواد الغذائية على انواعها من مستودعات الجملة الكبيرة والسوبر ماركت والميني ماركت ومحلات السكاكر والمحامص ومحلات تعبئة الحبوب والزيوت وسحب عينات اذا اقتضى الامر.

*مراقبة المؤسسات السياحية على انواعها من فنادق ومطاعم ومقاهي ومراقبة المعامل الغذائية ومعامل تعبئة المياه ومعامل الأجبان والألبان وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الغذائي للتأكد من التزامها بشروط سلامة الغذاء.

*مراقبة الأوزان في السوبر ماركت ومحلات تعبئة الحبوب والزيوت والحلويات والمعامل الغذائية.

*كيل ووسم صهاريج المحروقات والعدادات.

*الكشف على مولدات الاشتراكات الكهربائية.

*التحقيق بالشكاوى الواردة من مكتب الشكاوى في الوزارة أو الواردة مباشرة إلى المصلحة ومتابعتها.

*مراقبة أوزان وأسعار ربطات الخبز في الأفران وفي السوبر ماركت والميني ماركت.

*مراقبة أسعار وأوزان قوارير الغاز المنزلي في مراكز التعبئة وفي المحلات التجارية.

* مراقبة أسعار مبيع اصناف التبغ والتبناك في رئاسات البيع ومحلات المفرق.

*مراقبة محطات المحروقات لناحية الاسعار والكيل والنوعية وسحب العينات ووضع الأختام الرسمية.

*مراقبة محلات مبيع اللحوم والبيض والفروج (ملاشة، مقطعات) لناحية الاسعار والالتزام بشروط سلامة الغذاء.

*مراقبة مستودعات مبيع الطحين والحبوب والتأكد من الالتزام بالأسعار القانونية ونسب الأرباح والأوزان.

*مراقبة محال الخضار والفاكهة لناحية اعلان الأسعار والالتزام بنسب الأرباح القانونية.

* سحب عينات للفحص الكيميائي والجراثومي والتأكد من الجودة (مياه، لحوم، خبز عربي، اجبان والبان،...).

وقد قام مراقبو المصلحة خلال العام 2024 بـ 588 جولة تفتيشية شملت 2337 مؤسسة تجارية مختلفة موزعة كالآتي :

-محلات ومؤسسات تجارية وسوبرماركت ومستودعات مواد غذائية وسكاكر ومحامص- محال بيع فروج وملاحم- أفران خبز ومناقيش- محلات حلويات – مطاعم- معامل غذائية - محلات بيع الفاكهة والخضار بالجملة والمفرق - عدد 1659.

-محطات محروقات وغاز عدد 556.

-اعطاء وتنفيذ مذكرات تصليح عدد 86.

-كيل صهاريج محروقات وكيل عدادات عدد 24 (توقفت العملية بشهر تموز 2024 بسبب الأوضاع الأمنية).

-مولدات كهربائية خاصة عدد 8.

-مكتبات عدد 24.

-مراكز تعبئة مياه 25.

-مختلف عدد 30 (المنيوم، زجاج، خردوات، سيراميك، حديد وادوات عمار...).

-جدول أسعار خضار وفاكهة ولحوم اسبوعية عدد 41.

-حجز وتلف بضاعة عدد 15.

-كشف على بضاعة بيان جمركي عدد 6.

-سحب عينات عدد 75.

-متابعة شكاوى خطية وهاتفية عدد 34.

-تم تسطير محاضر ضبط بمخالفات متنوعة (اسعار، سلامة غذاء، احتكار، مخالفة مواصفات...) عدد 78.

وقد تحقق الكثير من برنامج الوحدة المخطط له رغم عديد الصعوبات التي واجهت المراقبين والموظفين والتي لم تمنعهم من القيام بواجباتهم الوظيفية عند توفر الظروف المناسبة وخاصة في ظل ارتفاع كلفة التنقل وتشغيل السيارات الخاصة بالنسبة للمراقبين إضافة الى الأوضاع الأمنية المتوترة في الجنوب والتي تحولت الى حرب شاملة ومدمرة أواخر شهر أيلول والتي أثرت على عمل المصلحة التي تعرضت لدمار كبير بسبب العدوان، وأدت الى تهجير الموظفين الى مناطق أخرى، فالتحقوا بإدارات جديدة في مناطق النزوح.

يقوم الموظفون بأداء المهام المنوطة بهم بصعوبة بسبب وجود العديد المعوقات في أعمال المكننة وأجهزتها.

أولاً: لضعف الإنترنت والذي يحول في أكثر الأحيان من التواصل مع باقي المديریات والدوائر في الوزارة من أجل إنجاز المهام ومتابعة القرارات.

ثانياً: ندرة مواد القرطاسية وعدم توفر الميزانية المناسبة إضافة الى الأعطال المتكررة للطابعة والسكانر وآلة التصوير ونفاذ الحبر وشح الأوراق الخاصة بالطباعة مما يضطرنا لتصوير المعاملات خارج المصلحة لتسيير العمل ويتم معالجتها عبر المساعدة من جمعية التجار لتأمين حسن سير العمل.

اما بالنسبة للبرنامج المعد والمقترح للعام القادم 2025 فهو العمل قدر المستطاع على تفعيل الإنتاجية وتحسين الأداء من خلال:

- إعادة اصلاح مبنى المصلحة الذي تضرر بشكل كبير بسبب الحرب الأخيرة والذي تطلب منا جهدا كبيرا حتى تم تأمين التمويل اللازم لإعادة اصلاح ما تضرر من دون تحميل أي اكاليف لخزينة الوزارة .

- العمل على تأمين ما يلزم من أدوات مكتبية وتجهيزات والتي أتلفت بفعل العدوان وذلك لإعادة انتظام العمل الوظيفي في المصلحة.

- العمل على تأمين سيارات جديدة للقيام بالمهام الرقابية وخاصة في القرى والمدن والبلدات البعيدة، مع الإشارة ان السيارات القديمة والتي كانت معطلة ومركونة في مرآب بلدية النبطية دمرت بالكامل بفعل العدوان.

- تفعيل الرقابة على الاسعار ومتابعة حركتها ومكافحة الاحتكار وابقاء هذا الأمر في صلب ومحور عمل المصلحة وخاصة في فترة ما بعد الحرب واعادة الإعمار وما يرافقها من زيادة في الطلب على سلع مواد البناء مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها.

- الاستمرار في متابعة ملف الرقابة على سلامة الغذاء وتفعيل عملية سحب العينات المختلفة.
- تفعيل عمليات الرقابة ايضا على كافة القطاعات الأخرى الغير غذائية كقطاع المحروقات...
- التنسيق مع البلديات واتحادات البلديات واشراكهم في مجال الرقابة المختلفة.
- التنسيق مع القوى الأمنية لمرافقة المراقبين في جولاتهم الرقابية.
- التنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية في المصالح والادارات الاقليمية التابعة للوزارات الأخرى وخاصة الصحة والزراعة.
- اشراك المراقبين في الندوات والدورات التدريبية.
- اجراء تقييم للحركة الاقتصادية في المحافظة ومدى تأثرها بالحرب الأخيرة.
- متابعة اوضاع المؤسسات الاقتصادية وتشجيعها على العمل ضمن الأطر والقواعد السليمة من خلال الارشادات والنصائح التي تعني كل صاحب مؤسسة وحسب القطاع.

1.2.4 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة البقاع:

عدد الدوريات	-	1521: دورية
محاضر ضبط	-	102: محضر
عينات داخلية	-	103: عينة
عينات مركز المصنع	-	936: عينة
متابعة شكاوى	-	29: شكوى
تأشير بيان جمركي	-	1013: بيان
عملية تلف	-	36: عملية
مولدات كهربائية	-	27: مولدات
كيل صهرج	-	278: صهرج
محطات وقود	-	354: محطة

2:مركز	-مركز تعبئة غاز
30:معمل	-معمل أجبان وألبان
3721:مؤسسة مختلفة	-المؤسسات المراقبة

بالنسبة الى برامج العمل المعدة لعام 2025 ففي استكمال جميع الاعمال المنوطة بنا والالتزام بالتوجيهات والقرارات التي تصدر عن الادارة المركزية.

أما ابرز الصعوبات التي واجهت الموظفين في تنفيذ مهامهم هي:

1- قيام المراقبين بمهام متعددة دون الحصول على أية حوافز. لذلك نقترح العمل على ايجاد صيغة قانونية لتغطية أعباء تنفيذ بعض المهمات. (فرض رسم محدد على المستدعي صاحب الصهريج لصالح وزارة الاقتصاد، وكذلك رسم لنقل العينات الى المختبرات على سبيل المثال).

2- حجم العمل المطلوب من الموظفين وعدم وجود عدد كاف من المراقبين لتغطية محافظة بعلبك – الهرمل (مع اقتراح استحداث مصلحة مستقلة في محافظة بعلبك – الهرمل).

3- لا تتوافر جميع التحاليل المخبرية في البقاع مما يؤدي الى تأخير نتائج العينات وفي بعض الاحيان يوجد تباين في نتيجة نفس المنتج بين مختبر وآخر. لذلك نقترح العمل على استحداث مختبر تابع لوزارة الاقتصاد وقريب من معبر المصنع الحدودي.

4- عدم توفر الادوات اللوجستية الضرورية اللازمة لتغطية اعمال كافة الدوريات اليومية كأدوات الكيل (وجود كيله واحدة فقط) ولوازم أخذ العينات (وجود ادوات أخذ عينة عدد 2 فقط) ووجود "بنسة" واحدة فقط

لوسم الصهاريج والمضخات. أي اننا لا نستطيع تسيير اكثر من دورية للقيام بمراقبة المحطات أو كيل الصهاريج أو أخذ عينات في ذات اليوم. لذلك فإننا بحاجة ملحة الى :

كيله عدد 4 / ادوات أخذ عينة عدد 4 (ختم) / "بنسة" عدد 2

بالإضافة الى عدم توفر السجلات والمطبوعات الرسمية، على سبيل المثال لا الحصر: دفاتر محاضر ضبط، محاضر أخذ عينات، قسائم أخذ عينات... (علما أن جميع هذه الحاجيات لا يمكن الحصول عليها الا من الادارة المركزية).

5- تأمين أختام رسمية لتسجيل المعاملات (صادر ووارد وختم المصلحة).

وكذلك الحاجة الملحة الى تأمين ختم باسم رئيس المصلحة حيث اني اطالب به منذ أربع سنوات.

1.3 مصلحة التجارة

أولاً: المنجزات للعام 2024

- 1- تسجيل عقود التمثيل التجاري: إنَّ عدد معاملات تسجيل عقود التمثيل التجاري المنجزة في العام 2024 بلغ: /25/ معاملة (خمسة وعشرين معاملة).
- 2- تسديد الرسم السنوي عن عقود التمثيل التجاري: إنَّ عدد معاملات تسديد الرسم السنوي المنجزة في العام 2024 بلغ: /61/ معاملة (واحدًا وستين معاملة).
- 3- تقديم بعض الخدمات للجمهور: إنَّ عدد المعاملات المنجزة في العام 2024 (والتي تندرج في فئة تقديم الخدمات للجمهور) بلغ: /38/ معاملات (ثمانية وثلاثين معاملة).
- 4- شطب عقود التمثيل التجاري: إنَّ عدد معاملات شطب عقود التمثيل التجاري المنجزة في العام 2024 بلغ: /0/ معاملة (صفر معاملة).
- 5- تسجيل فروع ومكاتب تمثيل للشركات الأجنبية وتعديل علم وخبر:
- إنَّ عدد معاملات تسجيل فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية المنجزة في العام 2024 بلغ: /11/ معاملة (إحدى عشرة معاملة).
- أمَّا عدد معاملات تعديل علم وخبر المنجزة في العام 2024 فقد بلغ: /64/ معاملة (أربعًا وستين معاملة).
- 6- تدوين إشارات الدعاوى والأحكام النهائية: إنَّ عدد إشارات الدعاوى والأحكام النهائية المدونة في سجلات دائرة الشركات في العام 2024 بلغ: /0/ إشارة (صفر إشارة).
- 7- بيانات الواردات الفصلية: إنَّ إيرادات دائرة الشركات للعام 2024 بلغت: /498,815,000/ ل.ل. (أربعمئة وثمانية وتسعين مليونًا وثمانمئة وخمسة عشر ألف ليرة لبنانية) و /31,443\$/ (واحدًا وثلاثين ألفًا وأربعمئة وثلاثة وأربعين دولارًا أميركيًا).

ثانيًا: خطة العمل للعام 2025

نظرًا لطبيعة عمل الدائرة الذي يغلب عليه طابع الروتين الإداري، وتقديم الخدمات المشار إليها أعلاه للشركات، فإنَّ خطة العمل عن العام 2025 تركز على الاستمرار بتقديم وتلبية مصالح هذه الشركات.

وإضافة إلى ما ذكر أعلاه، نقترح الآتي:

1- تحديث القانون الصّادر بالقرار رقم 96، تاريخ 1926/1/20، المتعلّق بالشّركات الأجنبيّة الرّغبة في فتح فرع أو مكتب تمثيل لها في لبنان باعتبار أن هذا القانون صادرٌ زمن سلطة الانتداب ويستخدم عبارات ومصطلحات قانونية لم تعد مستخدمة حالياً، وبالتالي تثير بعض الإشكالات القانونية في التفسير، مثلاً استخدام كلمة شعبة بدلاً عن فرع أو مكتب تمثيل .

2- خلق نوع من أداة ربط أو وصل ("link") أو ("lien" بين دائرة الشّركات والسّجلِ التّجاريّ في وزارة العدل، ما يتيح لكلا الطرفين إمكانية الاطّلاع على قاعدة البيانات "database") أو ("base de données" العائدة لكلّ طرف.

ثالثاً: الصعوبات التي واجهت تنفيذ مهام دائرة الشركات

إنّ الصعوبات التي واجهت تنفيذ مهام دائرة الشركات إنّما تكمن في أمرين:

1- وجود نقص في عدد الموظّفين الملحقين في ملاك هذه الدائرة لكونه يتألّف فقط من رئيسة الدائرة بالإنبابة في حين أنّ المرسوم الاشتراعي رقم 2896 تاريخ 1959/12/16 حدّد ملاك دائرة الشركات على النحو التالي: محاسب عدد 2، محرّر أو كاتب عدد 2. إنّ هذا النقص أعاق في كثير من الأحيان إنجاز المعاملات بالسرعة المطلوبة .

2- عدم قيام وزارة الماليّة، ولغاية حزيان ضمناً، بتعديل نظام إصدار أوامر القبض الممكن والمستخدم من قبل دائرة الشّركات بحيث يتيح تحرير قيمة الرّسوم بالفريش دولار تطبيقاً للتّعديلات التي طرأت في قانون الموازنة العامّة للعام 2024 على عملة الرّسوم التي يجب استيفاؤها من قبل دائرة الشّركات في ما خصّ الوكالات الحصريّة والفروع ومكاتب التمثيل للشّركات الأجنبيّة. وهي صعوبات أثّرت، في حينها، على إمكانية إنجاز معاملات يفوق عددها بكثير المنجز حالياً.

رابعاً: في مجال المعلومات التجارية

-التدرّب والتدريب على برنامج الك Euomed Trade Helpdesk " التابع لـ: (International Trade Center) ITC

-التحضير للمرحلة الثانية من برنامج الـ Euomed Trade Helpdesk في سبيل التدريب على أدواته ونقلها للشركات اللبنانية المصدّرة، هدفه اكتساب معرفة علمية وبطريقة إحصائية، لكيفية الوصول إلى أسواق عالمية جديدة.

-المشاركة في التدريب المقام من قبل الـ ITC على استخدام منصة الك Euomed Trade Helpdesk، تنفيذاً للمرحلة ما قبل الأخيرة من برنامج بناء القدرات المتخصّص، حيث تم التدرّب على أدواتها واكتساب مهارات التدريب في سبيل عرضها لاحقاً أمام مشاركين من شركات لبنانية مصدّرة تبحث عن أسواق خارجية جديدة، حيث أصبح مركز المعلومات التجارية أحد المدريين المعتمدين لهذا البرنامج من ضمن فريق مصلحة التجارة الخارجية.

- إقامة ورشة عمل، من تنظيم وتقديم فريق مصلحة التجارة، تنفيذاً للمرحلة الأخيرة من برنامج بناء القدرات المتخصص لـ ITC عبر منصة "Euromed Trade Helpdesk"، حيث تم تدريب على أدواتها وعرضها وكيفية استخدامها أمام مشاركين من شركات لبنانية ناشئة مصدرة ورواد أعمال من صناعات مختلفة تبحث عن أسواق خارجية جديدة ذو قدرة استيرادية عالية.

- تحديث للميزان التجاري بين لبنان وبعض الدول (البحرين - باكستان - العراق - السعودية - تركيا...) مع الرسم البياني للتجارة البينية والسلع الأكثر استيراداً/تصديرًا من وإلى هذه الدول.

- إجراء دراسة حول:

- إنتاج الفحم في لبنان، والكمية المستوردة لتلبية الاستهلاك المحلي.

- استيراد البن إلى لبنان (بكافة أنواعه: المحمص وغير المحمص، المنزوع وغير المنزوع منه الكافيين).

- إحصاءات استيراد القمح إلى لبنان.

- قطاع الشوكولا اللبناني وتصديره إلى العالم.

- قطاع المجوهرات اللبناني ونمو صادراته في السنوات الخمس الأخيرة.

- تأثير أحداث طوفان الأقصى على حركة الاستيراد والتصدير في الجنوب (من خلال مكتب صيدا وصور الجمركيين).

- التبادل التجاري مع سويسرا، إحدى أهم وجهات لبنان التصديرية.

- تصدير واستيراد التفاح اللبناني مع تحديد بلدان التصدير وبلدان الاستيراد.

- استيراد الحبوب والخضار والفاكهة في إطار دراسة سلامة الغذاء التي تجرّها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي التابعين للأمم المتحدة (FAO): و(WFP))

- العلاقة التجارية مع الصين: العجز التجاري معها – نسبة استيراد لبنان من الصين من حجم استيراد لبنان من العالم – نوع السلع التي تستوردها الصين من دول جوار لبنان – العوائق التعريفية وغير التعريفية التي تواجه البضائع اللبنانية لدخول السوق الصيني، الهدف هو وصول السلع اللبنانية من مختلف القطاعات إلى السوق الصيني عبر مواقع إلكترونية صينية مشهورة.

-التبادل التجاري والميزان التجاري بين لبنان وكل من إندونيسيا وتونس، ونوع السلع المتبادلة بينهما، بالإضافة الى الإضاءة على زيادة فرص التصدير إليها وتبيان نوع السلع التي لديها قدرة تصديرية عالية من لبنان الى هاتين الدولتين، والغير مُستغلة حتى الآن.

-تزويد فريق الدراسة "IQVIA" المولج العمل ضمن برنامج عمل اللجنة الفرعية البرلمانية للصحة في إطار الاستعدادات الجارية لمشروع قانون التغطية الصحية الشاملة، ببيانات التبغ والسيجار ومشروبات الطاقة والكحولية والمحلاة والعصائر المستوردة والمصدرة.

-تزويد شركة pepsico بمتطلبات ومعلومات حول تصدير الشيبس من السعودية إلى لبنان.

-المشاركة في ورش عمل ودورات حول:

-متطلبات تطبيق شهادة المنشأ الإلكترونية (في الدوحة)، من تنظيم جامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاقتصادية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بهدف الانتقال التدريجي لدول الأعضاء الـ 12 من بينها لبنان (غير المطبقة لنظام الشهادة الإلكترونية حتى الآن) من النسخة الورقية إلى النسخة الإلكترونية لما لها من فوائد في توفير الوقت والتكاليف والشفافية كما تحسين أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومواكبة التطورات العالمية في مجال إصدار شهادة المنشأ.

-المعالجات التجارية الثلاث Trade Remedies - (في بيروت)، مُقدّمة من قبل جهاز حماية الإنتاج الوطني السابق في وزارة الاقتصاد والتجارة، تهدف إلى فرض تدابير على الواردات مما يسمح للدولة بمعالجة الضرر أو التهديد بالضرر الذي أصاب صناعتها المحلية وهي: مكافحة الإغراق - (Anti-dumping measure) فرض تدابير تعويضية على الواردات المدعومة - (Countervailing duties) فرض تدابير وقائية مؤقتة (على شكل زيادات تعريفية أو قيود كمية) إثر زيادة كبيرة ومفاجئة في الواردات. ((Safeguards measure))

-تحليل أداء التجارة الخارجية السلعية والخدمات (عن بعد)، من تنظيم الصندوق النقد العربي، تضمنت الدورة 5 أقسام: أداء التجارة الخارجية والبيئية السلعية والخدمات في الدول العربية - إحصاءات ومؤشرات التجارة الخارجية السلعية - إحصاءات تجارة الخدمات - التجارة الإلكترونية - تطبيقات عملية.

-تدريب دفعة جديدة للعام 2024 لطلاب جامعيين في مجال الاقتصاد على كافة مهام مصلحة التجارة الخارجية ومركز المعلومات التجارية ودورهما.

-تحديث لبعض المؤشرات الاقتصادية للبنان للعام 2023: الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، معدل النمو، معدل التضخم، الدين الخارجي، احتياطي المصرف المركزي بالعملة الأجنبية، احتياطي الذهب، التحويلات المالية من الخارج.

-المساهمة في تفعيل اللجان المشتركة عبر تحديث للميزان التجاري اللبناني والتبادل التجاري مع كل من العراق، قطر، إندونيسيا وأوكرانيا في سبيل إعادة تفعيل اللجان المشتركة اللبنانية – العراقية، اللبنانية – القطرية، اللبنانية – الإندونيسية، اللبنانية – الأوكرانية بهدف إقامة مشاريع مذكرات تفاهم واتفاقيات في مجال التجارة ومجالات عدة أخرى، وسبل تشجيع الصادرات اللبنانية إليهم.

-إقامة اجتماع أولي مع دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية حول وضع دراسة شاملة ومفصلة عن الصناعة اللبنانية وإحصاءاتها مع تبيان قدرتها على التنافس عالمياً بوجودها، نوعاً لا كمّاً يهدف الى تعزيز والاستفادة من الفرص الضائعة في قطاع الصناعة، والإضاءة عليها.

-درس مشروع إبرام اتفاقية تجارة تفضيلية مع إندونيسيا عبر وضع لائحة أولية مفصلة بمنتجات الصناعات الزراعية اللبنانية التي لديها ميزة تنافسية وقدرة تصديرية عالية والتي يمكن تصديرها الى السوق الإندونيسي، مع التعرفة الجمركية المفروضة من قبل إندونيسيا ودرس للسوق الإندونيسي.

-إجراء مقارنة بين بيانات التجارة الخارجية اللبنانية للعام 2023 نسبةً لمصادر مختلفة (الجمارك اللبنانية – مركز التجارة الدولي UN comtrade) – (ITC) هدفها تبيان الأسباب الكامنة وراء الاختلاف بالأرقام بين المصادر المعتمدة بالنسبة لدقة حجم الاستيراد والتصدير اللبناني.

خامساً: المعوقات

-يعاني موظفو القطاع العام في لبنان بشكل عام من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى انهيار قيمة الرواتب بشكل كبير، ونقص المعدات اللوجستية، حيث تشكل هذه الأسباب مجتمعة، عوائق أمام إمكانية أداء العمل بالشكل السليم، وهو ما انعكس بالدرجة الأولى على نسبة الحضور في المصلحة.

-النقص في عديد المصلحة والحاجة الى خبراء في التجارة والاقتصاد والقوانين الدولية.

-غياب المعدات والتجهيزات والأرشفة والمكننة.

سادساً: المقترحات

-العمل على تعزيز التجارة الخارجية وزيادة القدرة التصديرية للبنان من خلال إطلاق مبادرات تدفع بالإنتاج اللبناني الى الدخول الى أسواق جديدة.

-متابعة العديد من الملفات المتعلقة بمحور تسهيل التجارة مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.

-إيجاد حل قانوني لتطبيق التوقيعات الالكترونية لشهادات المنشأ من خلال إصدار المراسيم التطبيقية اللازمة، مع العلم بأن وزارة الاقتصاد والتجارة أرسلت كتاب الى وزارة العدل لحثها على تحريك الملف، الذي في حال تطبق يعود بالمنفعة على لبنان لناحية مواكبة التطورات التجارية التي تجري في كافة دول العالم وخاصة الدول العربية التي تربطنا مع شراكة تجارية عميقة .

-حث التجار وأصحاب الأعمال على المشاركة في المعارض الخارجية من خلال ايجاد الفرص والمساحات المجانية لهم لتشجيعهم على فتح أسواق جديدة مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري اللبناني.

سابعاً: المشاريع المعدّة للعام 2025

1. العمل على فتح أسواق جديدة من خلال اتفاقات تجارة حرة مع دول تتوفر معها مصلحة أكيدة.

2.تنظيم ورشتا عمل من قبل فريق مصلحة التجارة الخارجية حول برنامج الـ "Euromed Trade Helpdesk" التابع لـ ITC (International Trade Center) الموجهة لدفعتين جديدتين من شركات لبنانية ناشئة مصدرة ورواد أعمال من صناعات مختلفة تبحث عن أسواق خارجية جديدة ذو قدرة استيرادية عالية، وذلك تنفيذاً للمرحلة الثانية من التدريبات بحيث أصبح فريق مصلحة التجارة الخارجية مدرباً معتمداً لبرنامج "Euromed Trade Helpdesk".

3.تحديث القانون الصادر بالقرار رقم 96، تاريخ 1926/1/20، المتعلق بالشركات الأجنبية الراغبة في فتح فرع أو مكتب تمثيل لها في لبنان باعتبار أن هذا القانون صادرٌ زمن سلطة الانتداب ويستخدم عبارات ومصطلحات قانونية لم تعد مستخدمة حالياً، وبالتالي تثير بعض الإشكالات القانونية في التفسير، مثلاً استخدام كلمة شعبة بدلاً عن فرع أو مكتب تمثيل .

4.خلق نوع من أداة ربط أو وصل ("link" أو "lien") بين دائرة الشركات والسجل التجاري في وزارة العدل، ما يتيح لكلا الطرفين إمكانية الاطلاع على قاعدة البيانات ("database" أو "base de données") العائدة لكل طرف.

1.4 مصلحة حماية الملكية الفكرية

ينقسم عمل مصلحة حماية الملكية الفكرية ككل مكاتب الملكية الفكرية في العالم إلى قسمين رئيسيين : المهام التقليدية والمهام غير التقليدية

أولاً:على صعيد المهام التقليدية ، فقد بلغ عدد تسجيلات حقوق الملكية الفكرية:

6400	تسجيل علامات تجارية
41	تبليغ أحكام قضائية
90	معاملات جمارك وشكاوى
110	افادات تسجيل حقوق الملكية الفكرية
1900	صور طبق الاصل
730	وقوعات قانونية
2047	تجديد تسجيل علامات تجارية
176	تسجيل آثار ادبية وفنية
66	تسجيل رسوم ونماذج صناعية
229	تسجيل براءات اختراع

مع العلم أن عدد التسجيلات للبنانيين يسجل ارتفاعاً ملحوظاً لدى مصلحة حماية الملكية الفكرية وخاصة المتعلقة منها بتسجيل العلامات التجارية.

مع الإشارة الى أن مصلحة حماية الملكية الفكرية تعاني من نقص في الموارد البشرية بشكل كبير، بالإضافة الى ضعف الانظمة المعلوماتية المعتمدة وعدم وجود عقود صيانة لهذه الانظمة، بالإضافة الى النقص في المعدات والقرطاسية. تعمل المصلحة مع الجهات المختصة للتحضير لإعتماد نظام جديد لإدارة الملكية الفكرية وهي جاهزة للمتابعة بهذا العمل.

1.4 مصلحة شؤون هيئات الضمان

أولاً: تابعت المصلحة خلال العام 2024 لغاية تاريخه، الأمور والأعمال الادارية التالية:

أ- التدقيق بالمستندات والتأشير على المعاملات التالية:

- طلبات وسطاء تأمين (شخص معنوي) عدد 2014

- طلبات وسطاء ضمان (شركات وساطة) عدد 140

- ترخيص مندبو شركات تأمين 220

ب- متابعة الشكاوى التي ترد على شركات التأمين:

- حوادث سير (241 حادث)

- طبابة واستشفاء (87 مراجعة

- حوادث متفرقة (حريق ، حوادث عمل ، سرقة ..) 260 مراجعة ومتابعة.

ج- اجتماعات ولقاءات تنسيقية دورية:

• 10 اجتماعات مع مجلس ادارة المؤسسة الوطنية للتأمين الألزامي

• جمعية عمومية عدد 2 (جمعية شركات الضمان + المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي)

-تجدر الإشارة الى ان معظم صلاحيات المصلحة الرقابية ، هي حاليا في عهدة لجنة المراقبة على هيئات الضمان ، خاصة ما يتعلق بمراقبة الإدارة والأوضاع القانونية، والملاءة المالية لحسابات ورساميل شركات التأمين العاملة في لبنان...

ولا يوجد في المصلحة سوى رئيس للمصلحة ورئيس دائرة ، يتابعان البت بالمعاملات الواردة.

ثانيا : فيما يتعلق ببرامج العام الحالي 2025 :

-متابعة البت بالمعاملات المتعلقة بالتراخيص للوسطاء والمندوبين الواردة الى المصلحة والتدقيق بها وحالتها بعد الإنجاز والتدقيق

-استمرار التنسيق الإداري والرقابي مع لجنة المراقبة في كل المواضيع المشتركة في قطاع التأمين في لبنان لضمان حسن سير العمل.

-العمل الجدي لإستكمال هيكلية المصلحة الإدارية، وملء الشواغر، خاصة ان المجلس الوطني للضمان في حالة عدم انعقاد ولم يصدر مرسوم تشكيله لحد اليوم ، وهو جهة ضرورية قانونا للاطلاع على أوضاع الشركات ومتابعة اداءها قانونيا وماليا، ورأيها ملزم قانونا قبل البت بطلبات الترخيص، وسحب الترخيص، وتعليق الترخيص لهيئات الضمان العاملة في لبنان.

-كما ان مجلس الضمان التحكيمي هيينتيه لا ينعقد حاليا، مما يستوجب تفعيله للضرورة بأسرع ما يمكن، واعادة تشكيله حرصا على حقوق المضمونين.

1.6 مكتب مقاطعة اسرائيل

إن مكتب مقاطعة إسرائيل في وزارة الاقتصاد و التجارة قد خطا خطوات مهمة في تنفيذ مهامه من حيث تمّ :

• اصدار إفادات عن وضع شركات أجنبية (440 إفادة) وبواخر (197 إفادة) بعد التدقيق في سجلاتنا وبعد البحث في المواقع الالكترونية التابعة للشركات.

- التحقيق بوضع أشخاص طبيعية ومعنوية وبواخر لوجود علاقة لهم مع اسرائيل من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقهم.
- إعطاء المجرى القانوني اللازم لكافة المعاملات الواردة إلى المكتب وداخل الإدارة وخارجها، والتنسيق مع الجهات المعنية (المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة للجمارك...) ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل.
- اتخاذ إجراءات سريعة بشأن البواخر التجارية القادمة إلى لبنان، والشركات الأجنبية المطلوب منها تقديم إقرار بحقيقة علاقتها بإسرائيل.
- المشاركة في المؤتمر السادس والتسعين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة اسرائيل الذي عقد بتاريخ 2024/7/2، حيث تم اتخاذ توصيات عديدة تتعلق بحظر ورفع الحظر عن الشركات المطروحة اسماؤها في جدول أعمال المؤتمر، ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من مجلس الوزراء ونشرها في الجريدة الرسمية وابلاغ اصحاب العلاقة والادارات المختصة بها.
- وتأكيداً منا على التزام لبنان بمبادئ المقاطعة وتفعيل أعمال المقاطعة عن طريق تأمين المرونة والسرعة اللازمة من أجل تبسيط وتسهيل آلية العمل،
- فإن خطة العمل المقترحة لمكتب مقاطعة إسرائيل خلال الأشهر المقبلة هي كالتالي:
- متابعة التنسيق مع الجهات المعنية في المجلس الأعلى للجمارك والمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للأمن العام والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي للمقاطعة من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة في حال وجود أية مخالفة للمبادئ العامة لمقاطعة اسرائيل.
- المشاركة في المؤتمرات القادمة لضباط اتصال المكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة اسرائيل، بهدف مناقشة ومتابعة المواضيع التي تقدم بها لبنان في الفصل الأخير من العام 2024، وما سيتم طرحه خلال العام الحالي توصلًا لاتخاذ القرار النهائي بشأن أي رفع أو ادراج على القائمة السوداء.

1.7 وحدة الجودة

التقرير السنوي لعمل وحدة الجودة خلال العام 2024 يبرز مجموعة من الإنجازات والأهداف الملموسة ومنها:

• تعزيز الصادرات:

o استمرار دعم المصدرين والمنتجين اللبنانيين من خلال منصة Lebtrade التي توفر المعلومات وتقارير السوق

o تعزيز قطاع الفواكه والخضروات الطازجة في لبنان من خلال منصة LebFresh

o ترويج مشاركين في المعارض الزراعية الدولية على LebFresh

o تغطية كاملة خلال المشاركة بتصوير وإنتاج مقاطع فيديو ترويجية ونشر المقاطع على حسابات على LinkedIn LebFresh لتعزيز وجودهم

• تطوير العلامة التجارية الوطنية:

o الاستمرار في تطوير العلامة التجارية لقطاع الفواكه والخضروات في لبنان

o تعزيز الوعي بأهمية استخدام العلامة التجارية الوطنية في جميع أنحاء لبنان في المعارض التجارية الدولية

• تطوير الاستراتيجية الوطنية للتصدير:

o العمل على تحديث وتطوير الاستراتيجية الوطنية لتعزيز قدرة المنتجات اللبنانية على المنافسة الدولية

• ضمان الجودة والامتثال:

o متابعة تنظيم عمل المختبرات (غير الطبية) للحصول على تراخيص لعملها من وزير الاقتصاد والتجارة بموجب المرسوم 4962 تاريخ 1982/3/13 وضمان تطابقها مع المعايير الوطنية والدولية

o تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالمختبرات

o البحث في الأرشيف عن التراخيص السابقة للمختبرات

o تنظيم المعلومات وتجميعها في جدول بيانات Excel

o نشر ثقافة الجودة في القطاعين العام والخاص لتحسين جودة المنتجات والخدمات

• لجنة ادارة مخاطر الفساد:

o المشاركة في لجنة ادارة مخاطر الفساد في وزارة الاقتصاد والتجارة مع فريق عمل من الخبراء الإقليميين من UNDP

o الاتفاق على خطة عمل للمرحلة المقبلة تتعلق بتطبيق منهجية ادارة مخاطر الفساد القطاعية واقتراح التدابير الكفيلة بالتعامل معها.

• المبادرات المطروحة ضمن خطة عمل العام 2025:

- o اقتراح مشروع UPOV لدعم قطاع عنب المائدة في لبنان
- o حضور ورشة عمل Euromed Cluster Forward Steering Committee Session بهدف تحديد الخطوات التالية للعمل بها
- o دراسة الخطوات اللازمة لبحث امكانية ابرام اتفاقية تعاون تجارية مع اندونيسيا بهدف تسهيل التبادل التجاري بين البلدين
- o بحث امكانية ابرام اتفاقية (PTA (Preferential Trade Agreement بين لبنان وتركيا
- o وضمن تطوير الاستراتيجية الوطنية للتصدير, بناء تحالفات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص لتشكيل لجنة تعمل على تنفيذ الخطط المستقبلية.

1.8 المكتب الفني لسياسة الاسعار

قام المكتب الفني بالأعمال التالية في العام 2024:

- 1-دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية الأسبوعية المكوّنة من 60 صنفاً والتي يتمّ جمعها أسبوعياً من 53 نقطة بيع في مختلف المحافظات، ومقارنتها بين فترة زمنية وأخرى، وإصدار تقارير أسبوعية (48 تقريراً خلال سنة 2024).
- 2-دراسة حركة الأسعار الشهرية لسلة السلع الغذائية المصغرة المكوّنة من 60 صنفاً والتي يتمّ جمعها من مختلف المحافظات في التعاونيات والسوبرماركات والمحال الكبرى للبيع بالمفرق. وبالتالي إعداد التقارير الدورية، بما فيها الرسوم البيانية والجداول (12 تقرير شهري).
- 3-دراسة حركة سعر ومؤشر صحن الفتوش أسبوعياً خلال شهر رمضان المبارك.
- 4-دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة للنصف الأول من العام 2024 مع رسوم بيانية.
- 5-دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة خلال شهري تشرين الأول 2024 وتشرين الثاني 2024 مع رسوم بيانية وذلك لمراقبة تأثير الحرب على الأسعار.
- 6-دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة خلال العام 2024 مع رسوم بيانية.
- 7-دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية المصغرة ومقارنتها من كانون الثاني 2019 وحتى كانون الثاني 2024 مع رسوم بيانية.

8-دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية المصغرة ومقارنتها من كانون الأول 2020 وحتى كانون الأول 2024 مع رسوم بيانية.

9-تقديم تقارير دورية للإدارة العليا بالدراسات المذكورة أعلاه.

10-عقد عدة اجتماعات مع ال WFP بهدف التعاون لدراسة أسعار سلة موسعة.

11-مراجعة تقارير ال WFP وإجراء بعض التعديلات بهدف الوصول إلى صيغة جديدة للتقرير الشهري Lebanon Monthly Price Monitor بالنسخة العربية والانكليزية لنشرها على صفحة الوزارة.

12-التنسيق مع ال WFP لجهة إصدار التقرير المذكور أعلاه شهريًا وثم العمل على نشره بالتنسيق مع قسم المعلوماتية.

ب- الصعوبات التي واجهت المكتب خلال العام 2024

واجه موظفو المكتب الفني صعوبات عدة خلال العام 2024، من أبرزها:

1-ظروف الحرب التي عانى منها قسم كبير من المواطنين اللبنانيون خاصة لجهة النزوح إلى مناطق بعيدة آمنة ومع ذلك جرى تأمين الحضور رغم المخاوف والصعوبات.

2-انقطاع المياه بصورة متكررة.

3-صعوبات تقنية عدة منها انقطاع الانترنت والكهرباء وعدم توفر خدمة ال Wifi في المكتب.

4-أعطال عدة ومتكررة في أجهزة الكمبيوتر جرى إصلاح بعضها بصورة مؤقتة لكنها ليست حلول دائمة. وهنا تجدر الإشارة الى أن أجهزة الكمبيوتر في المكتب قديمة جدًا وكذلك برامجها التشغيلية بحيث أصبحت غير فعالة وبطيئة وعرضة للتوقف النهائي في أي لحظة.

ج- خطة عمل المكتب الفني للعام 2025

أما الأعمال التي سيقوم بها المكتب الفني في العام 2025، فهي كالتالي:

1-تتبع حركة أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية خاصة عبر دراسة وتحليل حركة مبيعها بالمفرق للمستهلك ومقارنتها بين فترة زمنية وأخرى.

- 2-دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية الأسبوعية المكوّنة من 60 صنفاً والتي يتمّ جمعها أسبوعياً من 53 نقطة بيع في مختلف المحافظات، ومقارنتها بين فترة زمنية وأخرى، وإصدار تقارير أسبوعية.
- 3-دراسة معدل أسعار السلة الغذائية الاسبوعية شهرياً في مختلف المناطق اللبنانية، ومقارنتها بين شهر وآخر، وإصدار تقارير شهرية بهذا الخصوص.
- 4-دراسة حركة سعر ومؤشر صحن الفتوش أسبوعياً خلال شهر رمضان المبارك 2025.
- 5-دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة للنصف الأول من العام 2025 مع رسوم بيانية.
- 6-دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة خلال العام 2025 مع رسوم بيانية.
- 7-دراسة إنعكاسات ونتائج بعض السياسات والقرارات على المستهلكين وعلى أسعار السلع.(Impact Studies)
- 8 -تقديم تقارير دورية للإدارة العليا بالدراسات المذكورة.
- 9 -متابعة التنسيق مع ال WFP لجهة إصدار التقارير الشهرية لأسعار السلة الموسعة وثم العمل على نشرها.
- 10- العمل مع ال WFP لجهة تزويد المكتب الفني بالنظام المعلوماتي الذي يمكن المكتب من إصدار التقرير الشهري Lebanon Monthly Price Monitor وذلك وفقاً لما تمّ مناقشته في الإجتماعات السابقة معهم.
- 11-دراسة الملفات المحالة من معالي الوزير والسيد المدير العام.

1.9 قسم المعلوماتية

في سنة 2024، تم العمل على المواضيع التالية في قسم المعلوماتية:

- 1.متابعة صيانة الحواسيب والأجهزة الملحقة بها لدى الموظفين في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة بما فيها المصالح الاقليمية وبعض الحواسيب في المديرية العامة للحبوب الشمندر السكري،
- 2.متابعة مواضيع انقطاع التيار الكهربائي المتتالية في غرفة خوادم المعلومات والعمل على تأمين بديل من الطاقة الشمسية وزيادة قدرة تخزين الطاقة بشكل يؤمن الحاجة اليومية خلال 24 ساعة،
3. تركيب نظام للطاقة الشمسية مع قدرة تخزين للطاقة تقدمه من ال WFP ،
4. متابعة تشغيل وصيانة خوادم المعلومات وشبكة المعلومات الخاصة بالوزارة، في ظل النقص بالتغذية بالتيار الكهربائي، وذلك عبر تشغيل الخوادم صباح كل يوم اثنين وإطفاؤها عند مساء كل يوم جمعة ومتابعتها عن بعد،

5. إتاحة خاصية الاتصال عن بعد لعدد من الموظفين من أجل متابعة أعمالهم من بيوتهم قدر المستطاع،
6. تركيب خوادم المعلومات (Servers) وحائط ناري (Firewall) وأجهزة توزيع الشبكة (Switches) جدد مقدمة من الUNDP،
 - أ. نقل كامل خوادم المعلومات الافتراضية (Virtual) من الخوادم القديمة إلى الجديدة.
 - ب. إزالة جميع السيرفرات القديمة واتاحة فسحة في غرفة السيرفرات وتوفير الطاقة وبالتالي الفاتورة السنوية من المولد وكهرباء لبنان (مهدي طفيلي وعلي بيطار)،
 - ت. ترفيع خادم الرسائل الالكترونية (Microsoft Exchange) من نسخة 2010 إلى 2016 بمساعدة وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية ومن ثم إلى نسخة 2019 بمساعدة شركة CrowdedStrike
 - ث. ترفيع وحدات تحكم بالمجال (Domain Controllers) من 2008 إلى 2016 بمساعدة وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية ،
7. تركيب الانترنت السريع بواسطة الالياف الضوئية ونقل الخدمة إلى أوجيرو ،
8. إصلاح العطل في المكيف الكبير الموجود في غرفة السيرفرات خلال وقت الذروة في شهر آب ،
9. متابعة اجتماعات المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO الخاصة بالنظام المعلوماتي لحماية الملكية الفكرية IPAS ،
10. تعديل البيانات الخاصة بطلبات حماية الملكية الفكرية ،
11. متابعة خدمات الموقع الإلكتروني الصفحة الخاصة بالمكتب الفني لسياسة الأسعار،
12. تقرير مقارنة الأسعار العالمية بالأسعار المحلية خاص المكتب الفني لسياسة الأسعار
13. صيانة صفحة استقبال طلبات العلامات عبر الانترنت تفعيل خدمة الرسائل النصية SMS
14. تركيب اجهزة كمبيوتر جديدة في حماية الملكية الفكرية مع تفعيل البرامج الخاصة بالملكية الفكرية
15. استقبال شكاوى المواطنين حول تقديم الطلبات الالكترونية والعمل على اصلاحها.
16. العمل على صيانة برامج الملكية الفكرية (Oracle, Bo-A, Portal)
17. متابعة إنشاء نظام إدارة الوثائق وسير العمل مع مكتب وزارة الدولة للتنمية الإدارية وشركة IDS ، ولكن لم يتم بعد استلام النظام واستخدامه في الوزارة بسبب تأخر تركيب وصيانة البنية التحتية من ناحية الكهرباء والسيرفرات الجدد في غرفة السيرفرات وتأمين المستلزمات التقنية وأجهزة مسح وطبع ، كما أن غياب الكادر التقني والاداري في وزارة الدولة للتنمية الادارية أثر على صعوبة متابعة المشروع مع الممول من جهة وشركة IDS من جهة أخرى ،

18. استلام أجهزة حاسوب وطباعة ونسخ ومسح الوثائق مقدمة من الريجي أواخر السنة، وتركيب أجهزة الحاسوب عند الموظفين .

19. نقل قاعدة البيانات والتطبيق الخاصين بمتابعة المعاملات في مصلحة حماية الملكية الفكرية إلى خادم جديد للمعلومات مما أدى إلى تحسين أداء التطبيق لدرجة كبيرة من ناحية عدد الأعطال الطارئة عليه،

20. إنشاء نظام معلوماتي جديد لمديرية حماية المستهلك مقدمة ال UNDP ومتابعة تركيبه من جهة الخوادم ومن جهة حسن العمل بالنظام داخل المديرية.

21. إنشاء تطبيق الوزارة الجديد على الهاتف الخليوي التابع للنظام الجديد في مديرية حماية المستهلك مقدمة ال UNDP

22. برمجة وتسليم (عدد) جهاز لوجي للمراقبين في مديرية حماية المستهلك وتركيب نظام معلوماتي خاص بالتحكم بهم ومتابعتهم عن بعد، مقدمة ال UNDP

23. متابعة برامج المعلوماتية الخاصة بالوزارة ،

واجهتنا صعوبات عديدة في التنفيذ ومن أهمها:

1. التقنين القاسي للكهرباء في بداية العام 2024 الذي أدى إلى غياب الكهرباء الكلي لساعات عديدة عن غرفة خوادم المعلومات وانقطاعها المفاجئ خلال دوام العمل مما أدى إلى حصول أعطال عديدة في خوادم المعلومات قبل القيام بتغييرها،

2. قلة وجود مصادر تمويل ذاتي وبالدولار الأمريكي، للمديرية من أجل:

أ. متابعة الصيانة الدورية لغرفة خوادم المعلومات والمعدات الملحقه بها،

ب. تجديد رخص الاستخدام لبرامج المعلوماتية الضرورية لحسن سير العمل وذلك لأن شراء هذه الرخص يتم بواسطة الدولار الأمريكي حصراً حيث تمكن سعادة المدير العام من تأمين عدّة هبات من أجل تجديد بعض الرخص لسنة 2024 (web hosting, antivirus, domain, SSL, backup software...)

ت. شراء مستلزمات الآلات الناسخة والطابعة وأجهزة ال UPS من أجل تأمين حسن سير العمل، تم تأمين جزء منها بواسطة هبات عينية من خلال سعادة المدير العام،

3. دوام الموظفين الجزئي بسبب الوضع الأمني خلال الحرب،

4. يوجد حالياً موظفين ملحقين بقسم المعلوماتية، الخبير في المعلوماتية علي بيطار والمحضر محمد جابروموظف الإهراء مهدي طفيلي)، حيث نقوم بمهام قسم المعلوماتية بالإضافة إلى الأعمال الموكلة الينا،

أما من ناحية البرامج المزمع القيام بها في العام 2025:

1. تأمين تجديد رخص التشغيل للبرامج المعلوماتية من أجل حسن سير العمل،
2. تأمين صيانة غرفة خوادم المعلومات في الوزارة من جميع النواحي،
3. انطلاق العمل بنظام إدارة الوثائق وسير العمل الجديد بعد تأمين كافة المستلزمات المالية والتقنية والعمالية في المديرية،
4. تكملة انشاء نظام المعلوماتية الخاص بمديرية حماية المستهلك ومتابعة تطبيقه في المديرية،
5. العمل بنظام IPAS، التابع لمنظمة حماية الملكية الفكرية العالمية الـ WIPO، في مصلحة حماية الملكية الفكرية.

1.10 لجنة إدارة مخاطر الفساد

بناءً على قرار وزير الاقتصاد والتجارة بتطبيق منهجية إدارة مخاطر الفساد القطاعية في الوزارة، بمساندة ودعم برنامج الامم المتحدة الانمائي القائم على دعم تطبيق المنهجية المذكورة في قطاعات مختلفة في لبنان والخارج، وذلك بهدف تطوير العمل الإداري وتعزيز الحوكمة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2020-2025، لا سيما المحصلة السابعة منها بشأن "تدابير وقائية ضد الفساد مُدمجة على المستوى القطاعي".

وفي هذا الاطار، تشكلت لجنة إدارة مخاطر الفساد في وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب القرار رقم 1/75/أ ت.، لتتولى اللجنة المؤلفة من 22 عضواً تطبيق منهجية ادارة مخاطر الفساد القطاعية، بما في ذلك تقييم مخاطر الفساد في مجالات عمل الوزارة واقتراح التدابير والخطط الكفيلة بالتعامل معها، اضافة الى متابعة تنفيذ تلك التدابير والخطط وفق أولويات الوزارة.

- إنّ القرار رقم 78/أ ت تاريخ 2024/8/7 (مسار تطبيق منهجية ادارة مخاطر الفساد في وزارة الاقتصاد والتجارة) قد حدّد المسارات التي يتطلب من اللجنة العمل عليها، وقد تمّت المباشرة بالمسار الاول وهو: "التحقيق بشكوى سلامة غذاء في مديرية حماية المستهلك" وتفكيكه الى نقاط قرار والعمل على تقييم مخاطر الفساد وآثاره واحتماليته وفقاً للمنهجية .
- لا بدّ من الإشارة الى أن الاجتماعات الداخلية التطبيقية للفريق قد توقفت قسراً من 20 أيلول ولغاية كانون الاول 2024 بسبب العدوان الاسرائيلي، لتستأنف اللجنة اجتماعاتها بعد ذلك.

- تلقت اللجنة عدة ورش تدريبية تخللها دعم فني وتقني من قبل فريق الـ UNDP، بالإضافة الى اجتماعات أسبوعية لهذه اللجنة لتطبيق المنهجية وتنفيذ المهام المسندة اليها.
- بعد الانتهاء من تفكيك المسار الاول، وضع تقرير تقني بالنتيجة والتوصيات المطلوبة للتحقيق بفعالية بشكوى سلامة الغذاء ومتابعتها، خاصة ان واقع نظام الشكاوى غير مؤهل للاستجابة السريعة لمثل هذه الشكاوى تقنيا واداريا.
- ستباشر اللجنة اجتماعاتها بالتنسيق مع فريق الـ UNDP للعمل على تطبيق منهجية ادارة مخاطر الفساد على مسار الشراء العام في مصلحة الديوان.

1.11 مكتب كيمبرلي

اولاً: الاعمال التي قام بها مكتب كيمبرلي:

- 1- مراقبة استيراد وتصدير الماس الخام في مطار رفيق الحريري الدولي . والتأكد من التزام الشركات المصدرة والمستوردة بالقوانين المرعية الاجراء وبمسار كيمبرلي.
- 2- صدور المرسوم رقم 12933 تاريخ 2024/1/18 (تشكيل اللجنة المختصة لضمان التنفيذ الأمثل لمسار كيمبرلي).
- 3- اصدار 193 شهادة تصدير الماس خام خلال العام 2024 وفقاً لشروط مسار كيمبرلي.
- 4- الموافقة على 80 طلب اجازة استيراد ماس خام خلال العام 2024 وفقاً لشروط مسار كيمبرلي.
- 5- مشاركة لبنان وحضوره في الجلسات الدورية والعامية لمسار كيمبرلي التي عقدت في دولة الامارات العربية خلال العام 2024، للاطلاع على القرارات والتوصيات التي تصدر بخصوص الممارسات الفضلى في مسار كيمبرلي لما يساعد في حماية التجارة المشروعة للماس الخام في لبنان، وعدم وضعه على لائحة تشجيع الارهاب وتبييض الاموال.
- 6- احالة 3 معاملات لجانب المجلس الاعلى للجمارك متعلقة بإدخال الماس خام دون اخذ موافقة مسبقة من السلطات المعنية، لاستكمال التحقيقات ولاتخاذ الاجراءات اللازمة وفقاً للأصول القانونية.
- 7- تبني الجلسة العامة لمسار كيمبرلي التي عقدت في دبي خلال شهر تشرين الاول 2024 تقرير الوفد المكلف بمراقبة عمل مكتب كيمبرلي في لبنان الذي زار لبنان في 2 آب 2023 والذي بنتيجته امتثال لبنان للممارسات والمتطلبات الدنيا لمسار كيمبرلي .
- 8- التدقيق بكميات الماس الخام المصدرة والمستوردة من والى لبنان وقيمها، والتصريح عنها ومقارنتها مع تلك المصرح عنها من قبل باقي الدول الاعضاء على الموقع الالكتروني لمسار كيمبرلي.

ثانياً: خطة عمل مسار كيمبرلي في لبنان:

1- العمل والسعي بالتنسيق مع نقابة الصاغة والجوهرجية لإنشاء نظام تنظيم ذاتي لصناعة تجارة الماس لتنظيم عمل التجار ولضمان تنفيذ مسار كيمبرلي بشكل صحيح ولتعزيز الشفافية المالية وشفافية البيانات وامكانية تتبع سلسلة التوريد للماس. والذي يتطلب من جميع المشتريين والبائعين للماس الخام والماس المصقول والمجوهرات التي تحتوي على الماس تقديم بيان خطي على جميع فواتير المبيعات بما يضمن أن الماسات أو المجوهرات تنتمي إلى مصادر مشروعة. كما يُطلب من تجار الماس ومصنعي مجوهرات الماس الاحتفاظ بسجلات الفواتير لغرض التدقيق السنوي. على ان تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة أو أي جهة حكومية مخولة بزيارات دورية للتأكد من التزامهم بالقرارات والمعايير والمتطلبات التي تضمن الامتثال لمسار كيمبرلي.

2- العمل على تعديل بعض المواد الواردة في القانون رقم 654 تاريخ 2004/11/24 النظام الخاص باستيراد وتصدير وعبور الماس الخام وهي كالتالي:

- المادة الثانية الفقرة 9 وذلك تعديل بلد المنشأ ليصبح بلد المنشأ التعديدين وذلك بناء لتوصيات مسار كيمبرلي في الجلسة العامة لعام 2022.

- المادة الثالثة وذلك باضافة هيئة التحقيق الخاصة بمصرف لبنان الى اللجنة المختصة للتنفيذ الامثل لمسار كيمبرلي .
- المادة الخامسة على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يحصل على موافقة مسبقة لاستيراد الماس الخام، وأن يحتفظ (بنسخة عن شهادات كيمبرلي) بشهادات كيمبرلي لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

3- تحويل جميع المعاملات المتعلقة بمسار كيمبرلي بما فيها (تقديم الطلب، اصدار الشهادات) الى معاملات رقمية.

4- التنسيق مع نقابة الصاغة والجوهرجية للاستفادة من الدورات التدريبية فيما خص تصنيف وتقييم الماس الخام.

1.12 دائرة المراجعات والشكاوى

- طلبات الحصول على معلومات:

لقد تسلمت الدائرة ستة طلبات معلومات خطية منها عبر البريد العادي والبعض الآخر عبر البريد الإلكتروني المخصص لطلبات المعلومات على موقع الوزارة، ومن مصادر مختلفة (كشركة مبادرة غربال وغيرها...) وقد تم الإجابة عليها. بالإضافة إلى استقبال عدد من المواطنين الذين حضروا شخصيًا إلى الوزارة لطلب المعلومات (مندوبة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، طلاب جامعات، محامون، ...).
وتجدر الإشارة إلى أن الدائرة تتلقى باستمرار العديد من المكالمات الهاتفية من المواطنين سواء للمراجعة أو للإستفسار أو لطلب المعلومات.

- الشكاوى:

تلقت الدائرة شكوى واحدة من قبل موظف وقد تمت معالجتها .

- أعمال الترجمة:

فيما يتعلق بأعمال الترجمة، تولت المترجم في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة ترجمة حوالي 80 مستنداً ونصاً مرتبطاً بعدد من وحدات الوزارة بمختلف المواضيع التجارية والتقنية والاقتصادية .
تطبيق قانون المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية:
تم استلام معاملتين وردتا إلى الوحدة المعنية عبر البريد الوارد.

- مهام إضافية:

- المشاركة في اللجنة المكلفة من قبل المدير العام للتدريب على إدارة مخاطر الفساد القطاعية في الوزارة مع مدربين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- نشر الأعمال الإدارية من قرارات وتعاميم ومذكرات على المنصة الحكومية الإلكترونية (المنصة المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة) .
- المتابعة والتنسيق مع عدة جهات وهيئات منها: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مبادرة غربال، جمعية الشفافية الدولية- لبنان، ...

- متابعة موضوع "النشر الحكي" على موقع الوزارة بالتعاون مع قسم المعلوماتية .
- استقبال طلبات تدريب لخمسة عشر طالب جامعي ومساعدتهم على إتمام التدريب وإعداد الإفادات لهم .

-إقتراحات لتطوير عمل دائرة المراجعات والشكاوى:

-مكننة عمل الدائرة بما يتماشى مع مكننة عمل الوزارة وذلك عبر خلق شبكة مراجعات وشكاوى) تطبيق، موقع الكتروني أو خط هاتف موصول على تطبيق (whatsApp) تمكّن المواطن أو موظف الوزارة من تقديم شكوى او مراجعة لدى الدائرة المذكورة بهدف دراستها و/او تحويلها للوحدات المعنية ومن ثم يتم ارسال النتيجة للمراجع او الشاكي المعني .
-نقترح ربط خانة "آراء واقتراحات" الموجودة أصلاً على الموقع الإلكتروني للوزارة بدائرة المراجعات والشكاوى للمتابعة بفعالية أكبر.

-تفعيل عمل لجنة حلّ النزاعات عبر العمل على تعديل:

•مرسوم عائدات جلسات محكمة لجنة حلّ النزاعات وهي حالياً 80.000 ل.ل. لرئيس اللجنة و 60.000 ل.ل. لأعضاء اللجنة وذلك بما يتماشى مع الوضع المالي الحالي.

- قانون حماية المستهلك وبخاصة المادة 82 منه التي تحدد بأنه "تحال الى الوساطة النزاعات التي لا تتجاوز قيمتها 3 ملايين ليرة لبنانية."
- رسوم تقديم طلب الوساطة وحلّ النزاعات وهي حالياً طابع 10.000 ل.ل. لطلب الوساطة أو مبلغ 14.000 ل.ل. لتقديم دعوى للجنة حلّ النزاعات يدفع لوزارة المالية عبر اىصال محرر من قلم اللجنة.
- إلغاء البوابة الخاصة ب"استمارة تطوع" الموجودة ضمن خدمات الوزارة على الموقع الالكتروني واستبدالها ببوابة لتقديم طلبات تدريب في وزارة الاقتصاد والتجارة.

وفي الختام، يمكننا اعتبار أنه تحقق البرنامج العام المخطط له للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة رغم الصعوبات التي واجهت كافة العاملين والتي لم تمنعهم من تنفيذ و إتمام المهام خاصة في ظل الازمة الاقتصادية وبالرغم من كل تلك المعوقات لم تعيق حضور الموظفين الى مراكز عملهم للقيام بواجباتهم الوظيفية وتحمل المسؤولية حماية للمصلحة العامة وخدمة المواطنين.

انتهى التقرير